

## أثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ على قرار منح الائتمان - دراسة تجريبية-

د. حنان محمد إسماعيل يوسف<sup>(١)</sup>

### ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥، على قرار منح الائتمان. ولتحقيق الهدف من البحث تم تطوير حالة تجريبية لقوائم مالية لشركة تعاني من حالة تعسر مالي، مع استلام تقرير مراقب حسابات معدلاً بالاستمرارية، حالة ما إذا كان هذا التقرير معد وفقاً لـ ISA 570 المعدل، مقابل إعداده وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، وذلك لاختبار ما قد تتضمنه التعديلات التي أدخلها IAASB على المعيار من محتوى إعلامي، يؤدي إلى تحسين اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي تقرير المراجعة بصفة عامة، ولقرار منح الائتمان بصفة خاصة. ولقد تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام عينة مكونة من ٦٣ مشارك من موظفي البنوك العاملين في أقسام الائتمان، وتم تقسيم العينة إلى عینتين فرعيتين مستقلتين، تتكون العينة الفرعية الأولى من ٢٩ مشارك يمثلون عينة ISA 570 المعدل، بينما تتكون العينة الفرعية الثانية من ٣٤ مشارك يمثلون عينة معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠). ولقد أشارت النتائج الإحصائية إلى أنه قد وافق موظفو البنوك على منح قرض بحجم أقل، وفترة استحقاق، وضمانات أعلى بصورة معنوية، عند استلامهم تقرير مراجعة نظيف به رأى عن الاستمرارية مصاعاً وفقاً لـ ISA 570 المعدل لسنة ٢٠١٥ مقارنة بزملانهم الذين استلموا تقرير مراجعة نظيف به رأى عن الاستمرارية مصاعاً وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، وبصفة عامة، تشير هذه النتائج إلى زيادة المحتوى الإعلامي لرأى مراقبي الحسابات النظيف المتضمن رأياً بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل لسنة ٢٠١٥، مما أدى إلى إدراك موظفي البنوك (عينة ISA 570 المعدل) بدرجة أعلى التعسر المالي للمقترض المحتمل، وحماية أنفسهم من مخاطر عدم القدرة على السداد، من خلال تخفيض حجم القرض، وزيادة فترة استحقاق القرض، وطلب ضمانات أعلى، وذلك مقارنة بإدراك موظفي البنوك الذين استلموا رأى مراقب الحسابات النظيف مع رأى عن الاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة المصري المناظر الحالي (غير المعدل).

الكلمات المفتاحية: مسؤولية مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ISA 570 المعدل، معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، قرار منح الائتمان.

(١) مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة- جامعة الإسكندرية

E-mail: [Hanan.ismail@alexu.edu.eg](mailto:Hanan.ismail@alexu.edu.eg)

---

---

## **The effect of the information content of the auditor's opinion on going concern according to international auditing standard (ISA) No.570 revised 2015 on credit decision-an experimental study**

### **Abstract:**

This research aimed at analyzing and testing the effect of the information content of the auditor's opinion on going concern according to international auditing standard No.570 revised 2015 on credit decision. To achieve the research objective, the researcher developed an experimental case of a firm has a financial insolvency and receives a modified audit opinion report related to going concern according to ISA No. 570 revised 2015 comparing to audit report according to Egyptian auditing standard No. 570 issued 2008, to test the information content of the IAASB modification on this standard, which will improve the economic decisions of the users of audit reports in general, and specially in credit decision.

The statistical analysis used a sample consists of 63 bank officers working in credit department. The sample was divided into two independent sub-samples. the first sub-sample consists of 29 participant represented the users of audit report based on ISA 570 revised 2015, whereas the second sub-sample of 34 participant represented the users of audit report based on Egyptian auditing standards No.570. The statistical results showed that the bank officers approved significantly on giving small loans and more maturity period and collateral when receiving an unqualified audit opinion modified with going concern according to ISA 570 revised 2015 comparing to their colleagues received an unqualified audit opinion modified with going concern according to Egyptian auditing standard No. 570. These results indicate the increasing of the information content of the auditor unqualified opinion related to going concern according to ISA 570 revised 2015, resulted in bank officers' realization (In ISA 570 revised sample) on the financial insolvency of the prospect lender, protecting themselves form default risks through decreasing loan size ,increasing loan maturity period, demanding more collateral comparing to the bank officers realization of the unqualified auditor's opinion modified with going concern according to Egyptian auditing standard No. 570 (revised).

**Keywords:** the auditor's responsibility of firm going concern, the information content of the auditor's opinion on firm going concern, ISA 570 revised 2015, Egyptian Auditing Standards No.570, credit decision.

## ١ - مقدمة:

يعتبر تقرير المراجعة القناه الأساسية التي يوصل مراقب الحسابات من خلالها المعلومات عن عملية المراجعة لمستخدمى القوائم المالية (Chen et al., 2016). ويعد الرأى الفنى لمراقب الحسابات المنتج المهني الذي يوفر توكيداً إيجابياً Positive Assurance بشأن تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (على، ٢٠١٣). وحتى يتسنى لمراقبي الحسابات تحقيق الهدف من عملية المراجعة فإن عملهم ينطوى بالضرورة على سلسلة من الاحكام المهنية Professional judgment وفقاً لمجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي تتطلبها معايير المراجعة، لترشيد وتقنين هذه الأحكام. ولعل من الاحكام المهنية التي لاقت اهتماماً من واضعى المعايير الأمريكية والدولية والوطنية<sup>١</sup> للوفاء بمتطلبات مستخدمى تقرير المراجعة ما يتعلق بمسئولية مراقب لحسابات بشأن استمرارية عميله.

وعلى الرغم من ذلك الاهتمام من قبل واضعى المعايير بتحسين الحكم المهني لمراقبي الحسابات عند تقييمهم لمدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، إلا أنه أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية اشتكى أصحاب المصالح من ضعف الدور الذي يؤديه مراقبو الحسابات، فيما يتعلق بتوصيل تحذيرات مبكرة عن احتمال تعسر العميل، خاصة وأن معظم الشركات<sup>٢</sup>، التي أعلنت إفلاسها أثناء الأزمة كانت قد تلقت تقريراً نظيفاً (Geiger & Rama, 2006; Nogler, 2008; Xu et al., 2011; PCAOB, 2012; Geiger et al., 2014) تقرير المراجعة الحالى يفتقد إلى قيمة الاتصال وفاعلية وملاءمة المعلومات، وضرورة التوجه نحو تقرير المراجعة الموجه بالمخاطر (Mingzeng & Kangli, 2013)، الأمر الذى لفت انتباه المنظمات المهنية، وواضعى معايير المراجعة الأمريكية، والدولية، لزيادة الحاجة إلى الإصلاح وضرورة التطوير، خاصة فيما يتعلق بمسئولية مراقب الحسابات فى التقرير عن تعسر العميل (PCAOB 2009, 2011; IAASB, 2012; FRC, 2013)، مما أدى بمجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) فى سنة ٢٠١٣ إلى إجراء عملية تعديل لمعايير المراجعة الدولية، بهدف تقديم رؤى دقيقة، خاصة بتقرير مراقب الحسابات والمعلومات الهامة التى ينبغى أن يتضمنها ذلك التقرير، ولقد تضمنت تلك التعديلات تعديل معيار المراجعة الدولى رقم (٥٧٠) "الإستمرارية" (George-Silviu and Melinda- Timea, 2015).

<sup>١</sup> -على الرغم من اهتمام واضعى المعايير الأمريكية والدولية والوطنية للبلدان المختلفة بتطوير معايير المراجعة بشأن الاستمرارية، إلا أن تركيز البحث ينصب على معيار المراجعة الدولى رقم (٥٧٠) المعدل، والمصرى المناظر له، نظراً لأن مصر إحدى الدول التى تبنت تطبيق معايير المراجعة الدولية.

<sup>٢</sup> - يستخدم فى مجال المحاسبة لفظ وحدة اقتصادية أو منشأة أو مشروع أو شركة أو منظمة كترادفات تشير إلى التنظيم الاقتصادى الذى يهدف إلى تحقيق مستوى مرضى من الأرباح فى المقام الأول، ويستخدم الباحث أياً من هذه الألفاظ فى البحث للدلالة على ذلك التنظيم.

ووفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥<sup>١</sup> (ISA 570 (Revised) على مراقب الحسابات الحصول على الأدلة الكافية والملائمة عن استمرارية الشركة، واستنتاج مدى ملاءمة تطبيق الإدارة للاستمرارية كأساس محاسبي، ومدى وجود عدم تأكد جوهري Material uncertainty بشأن قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حالة ملاءمة استخدام الشركة لافتراض الاستمرارية، ووصول مراقب الحسابات لاستنتاج بعدم وجود تأكد جوهري متعلق بالأحداث، أو الظروف، التي قد تؤدي لشك جوهري Significant Doubt في قدرة الشركة على الاستمرار، هنا يواجه مراقب الحسابات أحد حالتين؛ الأولى: حالة كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري في القوائم المالية، عندئذ على مراقب الحسابات إبداء رأي غير معدل Unmodified opinion على أن يتضمن تقرير المراجعة فقرة منفصلة بعنوان " عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية " Material Uncertainty "Related to Going Concern، الثانية: حالة عدم كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري في القوائم المالية، عندئذ على مراقب الحسابات إبداء رأي متحفظ، أو معاكس، وفقاً لـ ISA 705 المعدل لسنة ٢٠١٥. على أن يذكر مراقب الحسابات سبب الرأي المتحفظ (المعاكس) في فقرة أساس الرأي (ISA, 570, Revised, 2015).

وتشير التعديلات التي تضمنها ISA 570 المعدل إلى إتجاه واضعي معايير المرجعة الدولية إلى زيادة إلقاء الضوء على استنتاج مراقب الحسابات بشأن وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار، حيث حالة كفاية الإفصاح في القوائم المالية عن ذلك الشأن أفرد لها المعيار فقرة خاصة منفصلة تحت عنوان عدم التأكيد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية، بينما في معيار المراجعة الدولي (ISA, 570) القديم والمتوافق معه معيار المراجعة المصري (٥٧٠) ففي مثل تلك الحالة يجب أن يصدر مراقب الحسابات رأياً نظيفاً ولكن يتم تعديل تقرير مراقب الحسابات ليتضمن فقرة التأكيد على أمر ما، لتوجيه انتباه القارئ إلي وجود عدم تأكد هام يتعلق بالحدث أو الظرف، والذي من شأنه أن يؤدي إلي شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار، كما يلفت الانتباه إلي الإفصاح الوارد بالقوائم المالية الذي يتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها. أما في حالة عدم كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري في القوائم المالية، ففي كلا المعيارين المعدل/ قبل التعديل يقوم مراقب الحسابات بإصدار رأي متحفظ أو رأي عكسي علي القوائم المالية - حسب الأحوال - طبقاً لمعيار المراجعة الدولي<sup>٣</sup> / المصري رقم (٧٠١) " التعديلات على تقرير مراقب الحسابات". ويجب أن يتضمن التقرير إشارة صريحة إلي حقيقة أن هناك تأكد هام قد يؤدي إلي شك جوهري في قدرة المنشأة علي الاستمرار.

ولقد أثارت التعديلات التي أدخلها IAASB لتحسين فهم المستخدمين لتقرير المراجعة، والتمييز بين دور كل من الإدارة ومراقب الحسابات، ومن ثم إعلام أصحاب المصالح في الشركة عن عدم التأكد الخاص باستمرارها،

<sup>١</sup> - قام IAASB بإصدار معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) سنة ٢٠٠٣، ولقد خضع المعيار للتنقيح والتعديل من قبل المجلس مرتين، الأولى سنة ٢٠٠٨، والثانية سنة ٢٠١٥، لذلك تجدر الإشارة بأن الباحث سوف يستخدم لفظ ISA 570 المعدل للدلالة على المعيار وفقاً لأخر تعديل أجراه المجلس خلال إعداد البحث وهو سنة ٢٠١٥

<sup>٢</sup> - ISA 705 (Revised), Modifications to the Opinion in the Independent Auditor's Report ( Effective For Audits Of Financial Statements For Periods Ending On or After December 15, 2016)

<sup>٣</sup> Modifications To the Independent auditor's Report (Effective for auditors' reports dated on or after December 31, 2006)

الدافع للبحث الأكاديمي للباحث حول ما إذا كان لهذه التعديلات قيمة تفسيرية، تزيد عما يقدمه المعيار قبل هذه التعديلات. وحيث أن هناك أهمية لرأى مراقب الحسابات في علاقته بشروط القروض، من خلال تقديمه لمعلومات خاصة عن خطر الإفراض للمقرضين، وصحتهم المالية، ومن ثم فإنه بالنسبة للمقرضين فإن الأراء غير الملائمة مثل التقرير النظيف المصحوب بفقرة عدم الإستمرارية، تعد ملائمة وذات محتوى إعلامي، إذا ما كانت قادرة على توصيل الحكم المهني لمراقب الحسابات عن الخسائر المحتملة، أو مخاطر عدم القدرة على السداد، حيث في مثل هذه الحالة يستطيع المقرضون دمج محتوى تقرير مراقب الحسابات في عقود الدين (Chen et al.2016).

ولذا سيتم دراسة أثر المحتوى الإعلامي للرأى المهني غير المعدل لمراقب الحسابات في حالة كون استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية يعد ملائماً للشركة، ووصول مراقب الحسابات لاستنتاج أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري، متعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تؤدي لشك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار، مع كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري في القوائم المالية وذلك على قرار منح الإئتمان، في حالة أن الرأى المهني لمراقب الحسابات تم وفق معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، والمتوافق مع معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠)، مقارنة بما إذا كان ذلك الرأى تم وفقاً لـ ISA 570 المعدل، بهدف التوصل لما إذا كان رأى مراقب الحسابات، وفقاً لـ ISA 570 المعدل المتعلق بالإستمرارية، محتوى إعلامي أعلى من المحتوى الإعلامي لرأيه وفقاً لمعيار المراجعة المصري في ذات الشأن، والقاء الضوء على ضرورة إجراء تعديلات على معايير المراجعة المصرية بصفة عامة، ومعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) بصفة خاصة، للتوافق مع نظيرتها الدولية، وذلك حالة ما إذا كان لهذه التعديلات التي أجراها IAASB على المعيار رقم (٥٧٠) قيمة تفسيرية تزيد عما يقدمه المعيار الحالي المطبق في مصر الخاص بهذا الشأن.

وبصفة عامة، توصلت الدراسات السابقة، بشأن أثر تقرير مراقب الحسابات، المعدل بالاستمرارية، على القرارات الاقتصادية للمشاركين في السوق لنتائج مختلطة، فقد أشارت نتائج العديد من الدراسات (Carcello et al., 2009; Menon & Williams, 2010; Dennis,2010; Blay et al., 2011; Guiral & Barbadillo, 2011; Feldmann & Read , 2013; Abad et al. 2015; Dong et al. 2015; Chen et al.2016) إلى القيمة التفسيرية المتزايدة لرأى مراقبى الحسابات عن الاستمرارية وما يتضمنه هذا الرأى من محتوى إعلامي عن التعسر المالي الذي تواجهه الشركة، ومن ثم الأثر على استجابة السوق لتلك المعلومات المتضمنة في تقرير المراجعة المعدل بالاستمرارية في شكل عوائد سلبية غير عادية، تخفيض لسعر سهم تلك الشركات، وصعوبة في حصولها على التمويل، المغالاة في شروط المؤسسات المالية لتقديم قروض لتلك الشركات. إلا أن دراسات أخرى (Ogneva & Subramanyam, 2007; Sormunen, 2014) وجدت دليلاً ضعيفاً، أو لم تجد دليلاً معنوياً، على استجابة سوق الأوراق المالية لرأى مراقبى الحسابات عن الاستمرارية. الأمر الذي دعى الباحث لإختبار والتحقق من أثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات عن الاستمرارية، في سياق بيئة الممارسة المهنية المصرية، وفي ظل التطبيق الحالي لمعيار المراجعة المصري في هذا الشأن، مقارنة بأحدث التعديلات التي أدخلها IAASB على ذلك المعيار سنة ٢٠١٥، ولم يطبق بعد في مصر.

## ٢- مشكلة البحث:

يعد أحد المتطلبات الأساسية لوجود سوق مال كفاء هو وجود مراجعة ذات جودة. ولتحقيق جودة المراجعة فإن أحد الشروط الأساسية هو الحصول على رؤية صادقة وعادلة للمركز والأداء المالي للشركة، وذلك من خلال أداء مراقب الحسابات لعملية منهجية محددة المراحل، أحد تلك المراحل الأخذ في الإعتبار المزاعم الخاصة بالإدارة عن السنة المالية، وأثر هذه المزاعم على مستقبل الشركة، وتحليل مدى ملاءمة المحاسبة وفقاً للأساس الاستمراري (Martens et al., 2008).

لقد قام IAASB بإجراء مجموعة من التعديلات على معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بالاستمرارية، وإصدار معيار المراجعة رقم (٥٧٠) المعدل، على أن يكون ساري التفعيل على مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في (أو بعد) ١٥ ديسمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من تبني مصر معايير المراجعة الدولية، إلا أنها مازالت تتوافق مع نسخة معايير المراجعة الدولية الصادرة سنة ٢٠٠٤، ولم يتم إلى الآن تنقيح وتعديل معايير المراجعة المصرية لتتوافق مع نظيراتها الدولية بعد التعديل. لذلك يثار السؤال الرئيسي للبحث، هل هناك محتوى إعلامي للرأي المهني غير المعدل لمراقب الحسابات، المصحوب بفقرة منفصلة عن الإستمرارية وفقاً لمضمونات ISA 570 المعدل يفوق ذلك الرأي، إذ ما تم الإفصاح عنه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) المتوافق مع معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠)؟ ويمكن صياغة سؤال البحث في مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما الوضع الحالي في مصر بشأن مسؤولية مراقب الحسابات عن إفتراض الإستمرارية؟
- ما مضمون وما مدى جوهرية التعديلات في معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) لسنة ٢٠١٥؟
- ماهي القيمة التفسيرية المتزايدة من تعديلات IAASB للمعيار الدولي رقم (٥٧٠)؟ وهل تؤثر هذه القيمة إيجاباً على القرارات الإقتصادية بصفة عامة، وعلى قرار منح الإئتمان للشركات التي تلقت تقريراً برأى غير معدل مع فقرة منفصلة متعلقة بالإستمرارية بصفة خاصة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد دليل تجريبي على مثل هذه العلاقة التائية في بيئة الأعمال والممارسة المهنية في مصر؟

## ٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واختبار أثر التعديلات، التي أجراها IAASB فيما يتعلق بتعديل معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) على مستخدمى تقرير المراجعة، وتحديد أثر المختوى الإعلامى لرأى مراقبى الحسابات بشأن الإستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على قرار منح الإئتمان، وذلك فى ضوء الإصدارات المهنية والدراسات السابقة من جهة، وفى ضوء واقع بيئة الممارسة المهنية فى مصر من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة نظرية وتجريبية.

## ٤- أهمية ودوافع البحث:

يكتسب البحث أهمية علمية أكاديمية لكونه يمثل محاولة للفت نظر القائمين على وضع معايير المراجعة فى مصر بأهمية التعديلات التي قام بإجرائها مؤخراً IAASB بصفة عامة، وما يتعلق بمسئولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية بصفة خاصة، حيث يزداد الاهتمام بتلك المسئولية مع ظهور وزيادة حدة الأزمات، وليس خفى على أحد من المهتمين بالنواحي الإقتصادية فى مصر الأزمة الإقتصادية التي تمر بها البلاد فى الوقت الراهن، وإذا

كانت المعايير الجيدة التي تسعى إلى الشفافية والبعد عن تضليل أصحاب المصالح في الشركات أحد أدوات الإصلاح الاقتصادي، فيعد أحد أهم دوافع البحث اهتمام الباحث بإلقاء الضوء على أحد أدوات الإصلاح. كما أن هذا البحث يمثل إضافة للدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث في أثر المحتوى الإعلامي لرأي مراقب الحسابات، بشأن الاستمرارية، على قرارات اصحاب المصالح في الشركة بصفة عامة، وعلى مانحي الإئتمان بصفة خاصة، خاصة وأن الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث كانت في معظمها دراسات تطبيقية معتمدة على بيانات تاريخية، أما الدراسة الحالية فتتبع المنهج التجريبي نظراً لعدم تطبيق ISA 570 المعدل بعد في مصر، وبذلك قد تقدم الدراسة دليلاً مسبقاً ex ante evidence على أهمية التعديلات التي جاءت في هذا المعيار، وضرورة أن يأخذها القائمون على إصدار معايير المراجعة في مصر في الحسبان.

وعلى الجانب العملي فإنه من المتفق عليه أكاديمياً ومهنياً أن سلامة الرأي المهني لمراقب الحسابات تعد من أحد المؤشرات الهامة الدالة على جودة عملية المراجعة، ومن ثم فإن البحث في الأدوات التي تمكن مراقب الحسابات من الوصول إلى رأي سليم، بشأن صدق وعدالة القوائم المالية، والتقرير عن مدى تعرض عميل المراجعة لتعسر مالي في المستقبل القريب، سيضيف مزيداً من الثقة والمصداقية لتقرير مراقب الحسابات، وسيؤثر ذلك بالإيجاب على جودة عملية المراجعة، وهي خصائص مطلوبة مهنياً.

وفيما يتعلق بدوافع البحث، فرغم كثرتها إلا أن أهمها؛ ندرة البحوث الأكاديمية المصرية التي تناولت أثر المحتوى الإعلامي للرأي المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، وبالتالي يساهم هذا البحث في إثراء الفكر المحاسبي في مجال تحسين جودة تقرير المراجعة ليلائم متطلبات أصحاب المصالح في الشركات في مصر، خاصة مانحو الإئتمان.

#### ٥- حدود البحث:

يركز هذا البحث على دراسة واختبار أثر المحتوى الإعلامي للرأي المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، كأساس محاسبي، على قرار منح الإئتمان. ولذا يخرج عن نطاق البحث أثر الفقرات الأخرى، التي أضافها IAASB على تقرير المراجعة لتحسين فاعلية الاتصال، كاستجابة لمتطلبات مستخدمى تقرير المراجعة ( مثل فقرة الأمور الجوهرية ومسئولية الإدارة والمهتمين بالحوكمة وفترة أساس الرأي). كما يخرج عن نطاق البحث أثر ذلك المحتوى الإعلامي للتقرير على القرارات الاقتصادية الأخرى بخلاف قرار الإئتمان، مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث قد يتعرض لتلك الموضوعات في حدود ما يخدم الهدف من البحث. وأخيراً فإن إمكانية تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

#### ٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث والإجابة على أسئلته، سيتم استكمالها كالتالي:

- ١/٦- تحليل الوضع المهني في مصر بشأن مسؤولية مراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية.
- ٢/٦- مضمون وجوهر التعديلات التي أدخلها IAASB على ISA 570 سنة ٢٠١٥.
- ٣/٦- تحليل أثر المحتوى الإعلامي لرأي مراقب الحسابات فيما يتعلق باستمرارية الشركة على قرار منح الإئتمان، واشتقاق فرض البحث.
- ٤/٦- منهجية البحث.

٥/٦- نتائج اختبار فروض البحث.

٦/٦- نتائج البحث والإجابة على تساؤلاته.

٧/٦- توصيات البحث ومجالات البحث المقترحة.

## ١/٦- تحليل الوضع المهني في مصر بشأن مسؤولية مراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية.

أصدر السيد وزير الاستثمار قراراً وزارياً رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، والتي تحل محل معايير المراجعة المصرية السابق إصدارها في سبتمبر ٢٠٠٠ ويبلغ عدد المعايير التي صدر بشأنها القرار الوزاري (٣٨) معياراً وإطاراً عاماً لتكتمل بذلك منظومة المعايير المصرية للمراجعة وتصبح متوافقة مع معايير المراجعة الدولية<sup>١</sup>. ولقد تضمنت معايير المراجعة الصادرة معيار المراجعة رقم (٥٧٠) "الاستمرارية".

ويهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات عن مسؤولية مراقب الحسابات عند مراجعة قوائم مالية وذلك فيما يتعلق بملاءمة افتراض الاستمرارية المستخدم في إعداد القوائم المالية موضوع المراجعة بما في ذلك دراسة تقييمات الإدارة لمدي قدرة المنشأة على الاستمرار. ومن ثم يجب على مراقب الحسابات دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائجها.

لقد حدد المعيار مسؤولية مراقب الحسابات في هذا الشأن بأنه يجب عليه دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية، مع مراعاة أنه إذا كان هناك شك كبير في قدرة المنشأة على الاستمرارية أن يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية. ويجب أن يقوم مراقب الحسابات أيضاً بدراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، حتى لو لم يطلب إطار إعداد التقارير المالية المستخدم في إعداد القوائم المالية صراحة من الإدارة عمل تقييم محدد لقدرة المنشأة على الاستمرارية.

وفي حالة وجود أحداث أو ظروف قد تؤدي إلى شك جوهري في مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، فيجب على مراقب الحسابات أن يقوم بمجموعة من إجراءات المراجعة الإضافية على النحو التالي :

(أ) فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لافتراض الاستمرارية .

و(ب) الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتأكيد أو استبعاد الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار وذلك عن طريق تنفيذه للإجراءات التي يعتبرها ضرورية.

و(ج) الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية .

وفي ضوء أدلة المراجعة، التي تم الحصول عليها، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بممارسة الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان هناك تأكيد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى شك جوهري في مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، وسيواجه مراقب الحسابات بأحد الحالات التالية:

<sup>١</sup> -الصادرة سنة ٢٠٠٣، وقد خضعت تلك المعايير للمراجعة والتعديل من قبل مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي مرتين، الأولى سنة ٢٠٠٨، والثانية سنة ٢٠١٥، ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن معايير المراجعة المصرية هي ترجمة لمعايير المراجعة الدولية، إلا إنها لم تتابع التطورات الأخيرة التي أجريت على تلك المعايير، وما زالت على النسخة الصادرة سنة ٢٠٠٣.



**الحالة الاولى:** في حالة كون افتراض الاستمرارية يعد ملائماً مع وجود عدم تأكد جوهرى:

في حالة ما إذا كان استخدام افتراض الاستمرارية يعد ملائماً للمنشأة ولكن هناك عدم تأكد جوهرى، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بدراسة ما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة :

(أ) تفصح بشكل كاف وملائم عن الأحداث أو الظروف الأساسية التى أدت إلى الشك فى قدرة المنشأة على الاستمرار، و خطة الإدارة لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف .

و(ب) تتضمن صراحة أن هناك عدم تأكد هام يتعلق بأحداث أو ظروف من شأنها أن تؤدى إلى الشك فى قدرة المنشأة على الاستمرار، وذلك فقد لا تستطيع المنشأة تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها من خلال النشاط العادى لها .

- إذا ما تم الإفصاح بالشكل الكاف فى القوائم المالية، فيجب أن يصدر مراقب الحسابات رأياً غير متحفظاً ولكن يتم تعديل تقرير مراقب الحسابات ليتضمن فقرة إيضاحية لتوجيه انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بالحدث أو الظرف، والذي من شأنه أن يؤدى إلى شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الاستمرار، كما يوجه الانتباه إلى الإيضاح الوارد بالقوائم المالية الذى يتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

- إذا لم تتضمن القوائم المالية الإفصاح الكاف، فيجب أن يصدر مراقب الحسابات رأياً متحفظاً، أو رأياً عكسياً، على القوائم المالية - حسب الأحوال - طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٧٠١) " التعديلات على تقرير مراقب الحسابات"، ويجب أن يتضمن التقرير إشارة صريحة إلى حقيقة أن هناك تأكد هام قد يؤدى إلى شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الاستمرار .

**الحالة الثانية:** في حالة أن افتراض الاستمرارية غير ملائم للمنشأة :

إذا كان مراقب الحسابات على قناعة كافية بأن المنشأة لن تتمكن من الاستمرار فى مزاوله أنشطتها، فيجب أن يصدر رأياً عكسياً إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت بافتراض استمرارية المنشأة. فعندما تسفر إجراءات المراجعة التى تم تنفيذها والمعلومات التى تم الحصول عليها، بما فى ذلك تقييم مدى فاعلية خطط الإدارة، عن قناعة مراقب الحسابات بأن المنشأة لن تتمكن من الاستمرار فى أنشطتها، ففى هذه الحالة وبغض النظر عن كفاية الإفصاح بالقوائم المالية يكون من رأى مراقب الحسابات عدم ملاءمة افتراض الاستمرارية لإعداد القوائم المالية للمنشأة وبالتالي يصدر رأياً عكسياً عليها .

وعندما تصل الإدارة لقناعة بأن افتراض الاستمرارية المستخدم لإعداد القوائم المالية للمنشأة لا يتلاءم مع ظروفها، فإنه يجب أن تعد القوائم المالية باستخدام أساس بديل معترف به يتناسب مع هذه الظروف. وإذا أسفرت إجراءات المراجعة الإضافية التى تم تنفيذها والمعلومات التى تم الحصول عليها عن سلامة الأساس البديل المستخدم فى إعداد القوائم المالية وكفاية الإفصاح الوارد بها ، فيمكن لمراقب الحسابات فى هذه الحالة أن يصدر رأياً بدون تحفظ، وقد يرى مراقب الحسابات إضافة فقرة توضيحية فى تقريره لتوجيه انتباه القارئ إلى الأساس البديل الذى تم استخدامه فى إعداد هذه القوائم المالية.

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن معايير المراجعة المصرية هي ترجمة لمعايير المراجعة الدولية، إلا أنها لم تتابع التطورات الأخيرة التى أجريت على تلك المعايير . فلقد تم إدخال العديد من التعديلات عليها معظمها يهدف إلى تحسين قيمة الاتصال لتقرير المراجعة، وتحسين فهم وامكانية قراءة تقرير المراجعة، علاوة على توفير مزيد من الشفافية بشأن عملية المراجعة - مثل ISA 570 المعدل، ISA 700 المعدل، و ISA 701 المعدل، بينما

توقف واضعو معايير المراجعة المصرية عند ترجمة معايير المراجعة الدولية الصادرة سنة ٢٠٠٣، ولم يتم متابعة ما حدث بعد ذلك من تطورات، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين معايير المرجعة الدولية والمصرية. وفى هذا الشأن وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المهنية المصرية، أشار (نمره، ٢٠٠٤) إلى أنه فيما يتعلق بمسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى ملاءمة افتراض الاستمرارية، وكيفية الإفصاح عن ذلك في تقريره عن القوائم المالية من خلال استعراضه لمعايير المراجعة فى هذا الشأن فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية SAS 59، وفى المملكة المتحدة SAS 130 وفى استراليا AUS 708، ومعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) أن جميع هذه المعايير لا تلزم مراقب الحسابات بتأدية إجراءات مراجعة تصمم خصيصاً للتأكد من ملاءمة افتراض الاستمرارية. ولا تعتبر هذه المعايير مراقب الحسابات مسئولاً إذا أصدر تقريراً نظيفاً دون إشارة إلى مسألة الاستمرارية، ثم تعلن الشركة افلاسها بعد ذلك بوقت قصير. ومع ذلك، فإن هذه المعايير تلزم مراقب الحسابات بتأدية إجراءات مراجعة إضافية فقط في حالة وجود شك جوهري بشأن الاستمرارية، وذلك من خلال تأدية إجراءات المراجعة العادية. وعلى ذلك لم تقدم هذه المعايير اهتماماً بتقديم أدوات ونماذج محددة يمكن أن يستعين بها مراقب الحسابات للتأكد من ملاءمة افتراض الاستمرارية في كل عملية مراجعة، وإنما اهتمت فقط بتقديم إرشادات عن الظروف والأحداث التي تثير الشك في الاستمرارية.

وقد هدفت دراسة (زعطوط، ٢٠١٢) إلى دراسة وتحليل الآثار المتوقعة للأزمة المالية على مسئولية مراقب الحسابات ليكون بمثابة جهاز إنذار مبكر بشأن احتمال عدم استمرار منشأة العميل في المستقبل، والوقوف على مدى إدراك مراقبى الحسابات فى مصر لهذه المسئولية وإدراكهم لتداعيات الأزمة المالية على تلك المسئولية، وذلك لعينة مكونة من ٤٧ من مراقبى الحسابات، و٣٢ من طلبة الدراسات العليا، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وضوح المؤشرات التي تؤدي بمراقب الحسابات إلى عدم التأكد الجوهري فى استمرارية الشركة خلال الأزمة المالية، إلا أنهم لم يقدموا أية تحذيرات أو تنبيهات لمستخدمى القوائم المالية بشأن ذلك الأمر. كما أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى أن الاحكام المهنية لمراقبى الحسابات بشأن الاستمرارية، لم تتسم بالسلامة، ولقد تبنت الدراسة تفسير تلك النتيجة بأن ذلك انعكاس لخلل ما بشأن الكيفية التي يتم بها تفعيل وتطبيق تلك متطلبات المعايير.

وعلى الرغم من تفسير الدراسة بأن عدم سلامة الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات بشأن الاستمرارية هو نتيجة لخلل ما بشأن الكيفية التي يتم بها تفعيل وتطبيق تلك متطلبات المعايير، إلا أن الباحث يرى إمكانية تقديم تفسير بديل لذلك التفسير الذي قدمته الدراسة، حيث أن عدم سلامة الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات بشأن الاستمرارية فى مصر قد يرجع إلى عدم التحديد الدقيق فى معيار المراجعة المصرى الخاص بالاستمرارية لمسئولية مراقب الحسابات فى هذا الشأن، وترك الأمر للحكم الشخصى لمراقب الحسابات، الذى يتأثر بالعديد من العوامل منها الخوف من رد فعل عميل المراجعة على تقريره المعدل بالاستمرارية، فضلاً عن رد فعل السوق الذى قد يكون سلبياً على الشركة، بدرجة أكبر مما يعنيه رأيه المهني بخصوص الإستمرارية، وذلك بدلاً من الاعتماد على القواعد التي ينبغى أن تحدها المعايير بدقة ووضوح، وهو الأمر الذى قامت عليه التعديلات الأخيرة فى معايير المراجعة الدولية، حيث الإتجاه إلى القواعد بشكل أكبر من الأحكام الشخصية، أو بمعنى أدق تقنين الأحكام الشخصية بالقواعد الملزمة لمراقب الحسابات فى المعايير.

ويرى (على، ٢٠١٣) خلال قيامه بدراسة انتقادية لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات، أنه على الرغم مما يؤخذ على التقرير المقترح من كونه أكثر طولاً وإسهاباً ويناسب أكثر المستخدم المثقف مالياً والمستثمر المحترف، إلا أن هذا التقرير له مزايا هامة لخدمة مستخدميه ومن أهم هذه المزايا، الاهتمام بموقف مراقب الحسابات من افتراض الاستمرارية. كما أشار إلى ضرورة إعادة النظر في ترجمه معايير المراجعة الدولية وإصدارها من غير ذي صلة، على أن يتم إصدارها من جهة مهنية وفق مدخل التوفيق.

وفى نفس السياق وجد (على، ٢٠١٦) من خلال دراسة ميدانية لقياس مدى إدراك مراقبي الحسابات في مصر لتعديلات تقرير المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠) المعدل، والمحتوى الإعلامي لفقرات التقرير، متضمنة فقرة الاستمرارية، أن فقرة الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل تزيد من ملاءمة التقرير لقرارات مستخدميه. ولقد أوصت الدراسة بضرورة إسراع الجهات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في تبنى تشريع ينظم المهنة، والإسراع في عمل تعديلات فورية على معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠)، لمواكبة التطوير في التقرير، ويتفق الباحث مع التوصية الواردة في الدراسة، على أن تتضمن التعديلات كل معايير المراجعة ذات الصلة بإنجاز معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠)، ومن ضمنها معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠).

#### ٢/٦ - مضمون وجوهر التعديلات التي أدخلها IAASB على ISA 570 سنة ٢٠١٥.

لقد تجدد الاهتمام من قبل واضعي معايير المراجعة الأمريكية والدولية والوطنية في بعض الدول خاصة الأوروبية (PCAOb, 2011; IAASB, 2012; FRC, 2013)، بمسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن التعسر المالي لعميل المراجعة، حيث أوضح العديد من المنظمين والمستثمرين المشاركين في السوق أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية من استيائهم من عدم قدرة مراقبي الحسابات من تقديم التحذير الكافي في تقارير المراجعة للشركات التي أفلست. ولقد طالب أصحاب المصالح في الشركات بزيادة التركيز موضوع الاستمرارية وتحديد المسئولية لكل من الإدارة ومراقبي الحسابات، ووجود وعي مبكر عن الموضوعات المحتملة الخاصة بقدرة الشركة على الاستمرار.

واستجاب IAASB لهذه المتطلبات حيث أوضح المجلس الحاجة إلى وجود توازن ملائم من المعلومات الخاصة بالشركة عن نتائج عملية المراجعة حول استمرارية الشركة، ووجود لغة معيارية تصف كيفية وصول مراقب الحسابات لاستنتاج حول الاستمرارية ضمن عملية المراجعة. لذلك بدأ المجلس في سنة ٢٠١٣ مشروع لتعديل معايير المراجعة الدولية، تضمنت تعديل معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بالاستمرارية. ومن أهم الأسئلة التي وردت للمناقشة بخصوص التقرير عن الاستمرارية، هل يوافق المشاركون على أن يحدد مراقب الحسابات جوانب عدم التأكد، مع وجود شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار، وتحديد جوانب عدم التأكد؟ (IAASB, 2013)، وتلقى المجلس ردوداً من هيئات تشريعية، كالاتحاد الأوروبي the European Commission والبنك الأوروبي The European Banking Authority، ومجلس المراجعين الأوروبي the European Court of Auditors، وهيئات سوق المال Markets Authority، ومنشآت المحاسبة والمراجعة (PricewaterhouseCoopers, KPMG, Ernst&Young, BDO International., Grant Thornton etc.) وهيئات المراجعة البريطانية في ويلز (Institute of Chartered Accountants in Wales).

(George-Silviu and England and Wales، وكان الاتفاق على ذلك بنسبة ٤٧%، و ٢٦% اتفاق مع آراء Melinda- Timea, 2015).

وبناءً عليه، يخلص الباحث إلى أن التعديلات التي أجراها المجلس على معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) تتضمن جزءاً جديداً عن مسؤولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية، يتعلق بضرورة إرسال إشارات تحذيرية، بشكل أفضل، عن استمرارية الشركة، مما يضيف الكثير من الثقة والمصداقية على تقرير مراقب الحسابات، كما تشير تلك الاستجابة إلى اتجاه المنظمات المهنية والمعنيين بمجال المحاسبة والمراجعة إلى زيادة تركيز الانتباه على الاستمرارية داخل منظومة إصلاح مهنة المراجعة.

وفي يناير ٢٠١٥ أصدر المجلس ISA 570 المعدل، والذي سيكون ساري التفعيل بدءاً من ١٥ ديسمبر ٢٠١٦. ومن التعديلات التي شملها ذلك المعيار وضع عبارة جديدة في الفقرة رقم (٦) وهي أن مراقب الحسابات مسئول عن استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرار المحاسبي، بناءً على الأدلة المتحصل عليها عن وجود عدم تأكد جوهرى مرتبط بأحداث أو ظروف تؤدي إلى شك جوهرى في قدرة الشركة على الاستمرار، والتقرير عن ذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وتشير العبارة الأخيرة إلى محاولة المجلس لتخفيض الحكم الشخصي لمراقب الحسابات، حيث كانت في المعيار قبل التعديل "تحديد الاثر على تقرير مراقب الحسابات" أي أن يحدد مراقب الحسابات رأيه المهني وفقاً لحكمه الشخصي، لكن التعديل جاء ليلزم مراقب الحسابات أن يتبع القواعد الواردة في المعيار عند أبدأ وصياغة الرأي المهني عن الاستمرارية.

وبالنسبة للأثر على تقرير مراقب الحسابات يعد من أهم التعديلات التي جاءت بالمعيار أنه في حالة كفاية الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهرى يجب على مراقب الحسابات إبداء رأى نظيف مع إضافة فقرة منفصلة في صلب التقرير بعنوان "عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية" Material Uncertainty "Related to Going Concern" يشير فيها إلى أن تلك الأحداث أو الظروف تؤدي لعدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار، وأن ذلك لا يؤدي لتعديل رأى مراقب الحسابات، كما يلفت مراقب الحسابات في هذه الفقرة النظر للإفصاحات في القوائم المالية التي تفصح الأحداث والظروف الأساسية، و خطط الإدارة، وعدم التأكد الجوهرى.

ويوضح المعيار أن استخدام فقرة منفصلة خاصة بـ "عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية" يحذر مستخدمى تقرير المراجعة من ذلك الحدث، استجابة لمتطلبات أصحاب المصالح في الشركة بضرورة تقديم تقرير مراقب الحسابات إشارات تحذيرية مبكرة عن قدرة الشركة على الاستمرار.

ويرى الباحث أن التعديلات التي أدخلها المجلس تهدف في معظمها إلى تحسين جهد مراقب الحسابات عن إبداء رأى المهني فيما يتعلق بمدى قدرة الشركة على الاستمرار لفترة لا تزيد عن اثني عشر شهراً، عن طريق تقديم إرشادات إضافية خاصة باعتباريات الإفصاحات الملائمة، عند وجود عدم تأكد جوهرى. ويحدد مراقب الحسابات مدى ملاءمة الإفصاحات عن عدم التأكد الجوهرى المطلوبة وفقاً لإطار التقارير المالية.

وتعد عملية تعديل معيار المراجعة الدولي المتعلق بالاستمرارية عملية مستمرة، حيث يخطط المجلس لإجراء فحص لاحق لمعايير المراجعة المعدلة وفقاً لآخر إصدار بعد فترة سنتين من تاريخ تفعيل تطبيق هذه المعايير، مع الحوار مع أعضاء المجلس وأصحاب المصالح الآخرين لتقييم نتائج الفحص، لتحديد ما إذا كان هناك عمل إضافي يحتاجه تقرير مراقب الحسابات عن الاستمرارية (IAASB, 2015).

### ٣/٦- تحليل أثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات فيما يتعلق باستمرارية الشركة على قرار منح الائتمان، واشتقاق فرض البحث.

اهتمت العديد من الدراسات (Ogneva & Subramanyam, 2007; Carcello et al., 2009; Menon & Williams, 2010; Dennis, 2010; Blay et al., 2011; Guiral & Barbadillo, 2011; Feldmann & Read, 2013; Sormunen, 2014; Abad et al. 2015; Dong et al. 2015; Chen et al. 2016) ببحث العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية واستجابة سوق الأوراق المالية ومؤسسات منح الائتمان للمعلومات المتضمنة في هذا التقرير.

وقد توصلت معظم الدراسات (Carcello et al., 2009; Menon & Williams, 2010; Dennis, 2010; Blay et al., 2011; Guiral & Barbadillo, 2011; Feldmann & Read, 2013; Abad et al. 2015; Dong et al. 2015; Chen et al. 2016) إلى أن مثل هذا التقرير يحمل في طياته مفاجآت سلبية للأرباح تؤثر سلباً على القرارات الاقتصادية للمشاركين في السوق، بينما في الجانب الآخر من الدراسات توصلت دراسات أخرى (Ogneva & Subramanyam, 2007; Sormunen, 2014) لعدم وجود دليل على عوائد غير عادية سلبية ترتبط مع آراء مراقبي الحسابات عن الاستمرارية (Ogneva & Subramanyam, 2007)، أو محدودية منفعة رأى مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة عند تقييم موظفي البنوك تقديم قرض للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم (Sormunen, 2014)

لقد هدفت دراسة (Carcello et al., 2009) إلى اختبار أثر تحول مراقبي الحسابات إلى الاعتماد على القواعد والتوجيهات والإرشادات الواردة بمعايير المراجعة فيما يتعلق بالاستمرارية، بدلاً من الاعتماد على عملية التقدير التي كان يمارسها مراقبو الحسابات قبل صدور تلك القواعد والإرشادات. ولتحقيق الهدف من البحث استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٤٤٢ شركة في بلجيكا التي تعاني ضغطاً مالياً (رأس مال عامل سالب، أو قيمة سالبة لحقوق الملكية، أو تحقيق خسائر تشغيلية) تمثل مؤشراً على احتمال التعسر المالي في المستقبل القريب، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، وتم تقسيم عينة الدراسة إلى ٢٢١ شركة أفلست بالفعل مقابل ٢٢١ شركة لم تفلس، وتقسيم كل مجموعة إلى ١٣٢ شركة تمت مراجعتها في ظل متطلبات معايير المراجعة على أساس التقدير لافتراض الاستمرارية قبل سنة ٢٠٠٠، و٨٩ شركة أخرى تمت مراجعتها في ظل متطلبات المراجعة على أساس القواعد والإرشادات لتطبيق افتراض الاستمرارية بعد سنة ٢٠٠٠.

ووجدت الدراسة ارتفاعاً نسبياً في عدد حالات الرأى المعدل بشأن الاستمرارية بعد تطبيق المعيار الجديد، مما يعكس تحسين الأداء المهني لمراقبي الحسابات، وارتفاع نسبة القرارات المهنية السليمة فيما يتعلق بالشركات التي أفلست بالفعل - الانخفاض في الخطأ من النوع الثاني<sup>١</sup> - من ٥٧,٦% إلى ٢٨,١%، وأما بالنسبة للشركات المتعسرة ولم تعلن إفلاسها فلقد ارتفعت نسبة خطأ من النوع الأول من ١٨% إلى ٣٣,٧%، نتيجة زيادة مستوى

<sup>١</sup> عند عدم وجود رأى لمراقب الحسابات عن الاستمرارية، فإن مراقب الحسابات قد يكون على صواب في تقديره وتسنم الشركة، أو يكون على خطأ وتفشل الشركة، ويسمى هذا خطأ من النوع الأول، أما إذا أصدر مراقب الحسابات رأياً بشأن الاستمرارية، وفشلت الشركة سيكون على صواب، أما إذ لم تفشل الشركة فيكون مراقب الحسابات مخطأً (لأنه قدم رأى إيجابى خطأً)، ويسمى هذا خطأ من النوع الثاني (Nogler, 2006).

التحفظ أو الشك المهني الذي فرضته متطلبات المعيار. وخلصت الدراسة إلى وجود ارتفاع في نسبة تقارير المراجعة الوارد بها فقرة لفت انتباه بشأن الاستمرارية سواء للشركات التي أفلست بالفعل، أو التي لم تفلس. كما اختبرت دراسة (Menon & Williams, 2010) رد فعل المستثمرين، وخاصة المستثمرين المؤسسيين، على استلام الشركات تقرير مراجعة معدل بالاستمرارية، وعلى عينة مكونة من 1194 شركة استلمت تقرير معدل بالاستمرارية لأول مرة نتيجة ضعف في الأداء المالي أو مشاكل تمويل أو مشاكل تشغيل أو نتيجة القضايا المرفوعة ضد الشركة، وذلك خلال الفترة من 1995-2006. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك رد فعل سلبي من جانب المستثمرين نتيجة لاستلام الشركة تقرير مراجعة بالاستمرارية متمثلاً في انخفاض أسعار الأوراق المالية، وكان رد الفعل أكثر سلبية حالة ما إذا كان التقرير به معلومات عن مشاكل تمويل وانتهاك لشروط المديونية، كما تزداد حدة رد الفعل السلبي كلما كان المستثمر مؤسسي.

وفي نفس السياق، ومن خلال دراسة تجريبية على عينة من المحللين الماليين، اختبرت دراسة (Dennis, 2010) مدى دمج المحللين الماليين لرأي مراقب الحسابات حول الاستمرارية في نماذج التقييم عند تقييمهم لأسعار الاسهم. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه يكون المحتوى الإعلامي لرأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية منخفض عندما يتوافر للمحللين الماليين المعلومات الخاصة الموجودة لدى مراقب الحسابات عن قدرة المنشأة على الاستمرار حيث يستطيعون تقدير التغيرات التي تحدث في أسعار الاسهم بعد التحكم في المعلومات العامة الموجودة لديهم. كما أن رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية يكون له محتوى إعلامي أكبر، عندما يكون خبراء الصناعة ليس لديهم شك في قدرة الشركة على الاستمرار، مقارنة بتأكيد مراقب الحسابات لمعلومات السوق السابق إعلانها.

وفي نفس السياق اختبرت دراسة (Blay et al., 2011) ملاءمة رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية، فيما يتعلق بتقديم معلومات عن المخاطر لسوق رأس المال، عن الشركات التي تواجه أزمات مالية واحتمال إفلاسها، ومدى تغيير إدراك السوق عن تلك الشركات التي استلمت تقرير مراجعة معدلاً بالاستمرارية. ومن خلال عينة مكونة من 431 شركة استلمت لأول مرة رأي معدل عن الاستمرارية، وعينة مقابلة تواجه أزمات مالية مماثلة إلا أنها لم تستلم تقريراً معدلاً بالاستمرارية. وأوضحت نتائج الدراسة أن تقييم السوق يتغير من التركيز على قائمتي الدخل والمركز المالي، إلى التركيز على قائمة المركز المالي في السنة التي تحصل فيها الشركة على رأي خاص بالاستمرارية. كذلك قام السوق بتخفيض القيمة السوقية للمخزون بما يتفق مع زيادة مخاطر التخلص منه، وزيادة الوزن النسبي للنقدية والعملاء والأصول طويلة الأجل والالتزامات، وزيادة التركيز على القيمة الدفترية خاصة لحقوق الملكية، وانخفاض التركيز على الدخل لتلك الشركات. وبذلك قدمت الدراسة دليل على توصيل تقرير المراجعة لمعلومات عن مخاطر الأعمال مع إصدار أول تقرير معدل بالاستمرارية، وملاءمة توصيل المعلومات لسوق رأس المال حيث تسعير السوق لتلك المخاطر وانعكاس ذلك على تعديل المشاركين في السوق لتقييم أسعار الأسهم. كما استهدفت دراسة (Abad et al. 2015) تحليل العلاقة بين المحتوى الإعلامي لتقارير المراجعة المختلفة ومستويات عدم التماثل في المعلومات في سوق الأسهم لعينة من الشركات الأسبانية غير المالية من سنة 2001 حتى 2008. وتم تقسيم آراء مراقبي الحسابات إلى رأي نظيف، رأي متحفظ مرتبط بعناصر مالية أو كمية مثل توقيت تحقق الإيراد أو تحقق قيمة أحد الأصول، ورأي متحفظ مرتبط بعناصر غير كمية مثل هيكل الرقابة في الشركة، و رأي متحفظ مرتبط بتقييم استمرارية الشركة. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الرأي

المتحفظ الخاص بالجوانب غير الكمية أو المرتبط بتقييم استمرارية الشركة وعدم التماثل في المعلومات. كما اتضح أن التحفظ المرتبط بتقييم استمرارية الشركة كان الأكثر تأثيراً من بين أنواع تقارير مراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات في السوق، وذلك مقارنة بالتقارير النظيفة أو التقارير المتحفظة الأخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن تحفظات مراقب الحسابات هي مؤشر خارجي لجودة التقارير المالية على كل المتعاملين في السوق بما يؤثر على إدراكهم لمصداقية القوائم المالية .

وهدفنا دراسة (Dong et al. 2015) إلى فحص أثر إصدار مراقب الحسابات لرأي معدل بخصوص الاستمرارية (لأول مرة) على المحتوى الإعلامي للأرباح. واستخدمت الدراسة عينة من ٥٨١ شركة من سنة ١٩٩٤ حتى ٢٠١١ والمقيدة في بورصة نيويورك والبورصة الأمريكية مقسمة على ٤٢ صناعة. فقط ٤٣٦ شركة من إجمالي ٥٨١ شركة استلمت تقرير مراجعة معدل بالاستمرارية، وتم تقسيم العينة إلى شركات استلمت تقرير مراقب حسابات خاص بالاستمرارية بصورة غير متوقعة ( قيمة Z للشركة أكبر من وسيط الصناعة) بنسبة ٢٨% من شركات العينة ، و ٣٣٤ بنسبة ٧٢% من شركات العينة استلمت تقرير استمرارية متوقع (قيمة Z للشركة أقل من وسيط الصناعة ). وأوضحت نتائج الدراسة وجود انخفاض معنوي في معامل استجابة الأرباح (ERC) للشركات التي لها قيمة Z أكبر من وسيط الصناعة قبل الإفصاح عن مشاكل خاصة باستمرارية الشركة ، بينما لم يتضح وجود تغير معنوي للشركات التي لها قيمة Z أقل من وسيط الصناعة قبل الإفصاح عن مشاكل خاصة باستمرارية الشركة، أو الشركات التي لم تستلم تقرير من مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة . وتوضح النتائج أهمية استجابة السوق لرأي مراقب الحسابات عن استمرارية الشركات خاصة غير المتوقع افلاسها. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كل من المستثمر المؤسسي والمحترف يدمج الإفصاح عن الاستمرارية في قراره الاستثمارية بصورة أكبر من المستثمر غير المحترف.

وعلى العكس مع الدراسات السابق عرضها توصلت دراسة (Ogneva & Subramanyam, 2007) من خلال دراسة العوائد لمدة ١٢ شهر تالية لإصدار مراقب الحسابات عن الاستمرارية لأول مرة، وذلك على عينتين الأولى مكونة من ١٠٨٢ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٤، والثانية مكونة من ٨٨ شركة في أستراليا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤، إلى عدم وجود دليل على عوائد سلبية غير عادية ترتبط مع رأى مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو أستراليا، ومن ثم وجدت الدراسة عدم استجابة السوق في الولايات المتحدة وأستراليا لرأي مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة.

وفي إطار علاقة رأى مراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية بتكلفة التمويل، هدفت دراسة (Guiral & Barbadillo, 2011) إلى فحص ما إذا كان تقديم مراقب الحسابات لخدمات أخرى لعميل المراجعة يؤثر على مصداقيته بشأن رأيه المهني عن استمرارية الشركة عند تقييم موظفي البنوك لمنح إئتمان لذلك العميل. ومن خلال دراسة تجريبية على عينة مكونة من ٨٠ من موظفي أحد البنوك الأوروبية الكبرى مع وجود حالة افتراضية لشركة تطلب قرض، على أن تقوم العينة بتقييم منح إئتمان لهذه الشركة في حالتها ما إذا قدم مراقب الحسابات تقريراً متحفظاً متعلق بالاستمرارية، أو تقريراً غير متحفظ، خلال حالتها استقلال مرتفع أو استقلال منخفض لمراقب الحسابات، وقد أشارت نتائج الدراسة أن موظفي البنوك يعتبرون التقرير المعدل بالاستمرارية آلية أولى للتحذير المبكر عن استمرارية الشركة بما يؤدي بهم بصورة لحظية إلى تخفيض القدرة الإئتمانية الخاصة بالقوائم المالية للمقترض، وذلك بصرف النظر عن الاستقلالية الاقتصادية لمراقب الحسابات، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن

استقلالية مراقب الحسابات تأخذ في الاعتبار في حالة الرأي غير المتحفظ. وفي هذه الحالة تؤدي عدم الاستقلالية الاقتصادية لمراقب الحسابات للشك المهني لوظفي البنوك، وانخفاض المحتوى الإعلامي لتقرير المراجعة.

كما قامت دراسة (Feldmann & Read , 2013) بصياغة نموذج لاختبار العلاقة المتبادلة بين إعلام التصنيف الائتماني للشركة لمراقب الحسابات بإصدار رأي عن استمرارية الشركة، وأثر رأي مراقب الحسابات عن الإستمرارية على التصنيف الائتماني للشركة لعينة من ١٥٢ شركة من الشركات التي أفست فعلاً وسجلت في سجلات الإفلاس لاحقاً بعد حصولها على تصنيف إئتماني منخفض متعلق بالقدرة على السداد، وتقرير مراجعة معدلاً بالاستمرارية وذلك من سنة ٢٠٠٠ حتى يونيو ٢٠٠٩. وأوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي لها تصنيف إئتماني خاص بالقدرة على السداد في الشهر السابق لرأي مراقب الحسابات أكثر احتمالاً للحصول على رأي عن الاستمرارية بالنسبة لـ ٢٠% من شركات العينة، وأن الشركات التي حصلت على رأي خاص بالاستمرارية أكثر احتمالاً أن يزيد الاتجاه السلبي لتصنيفهم الائتماني بنسبة ٥٦% مقارنة بالشركات التي لم تحصل على مثل ذلك الرأي. وقد خلصت الدراسة إلى أن رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية أكثر دقة وتحفظاً في تقديم إشارة عن الإفلاس مقارنة بالتصنيف الائتماني.

كما هدفت دراسة (Amin et al., 2014) إلى اختبار العلاقة بين رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية وتكلفة التمويل بالملكية. ولتحقيق ذلك الهدف استخدمت الدراسة عينتين مختلفتين لشركات مساهمة أحدهما عينة لشركات تواجه أزمة مالية منها ١١٤ شركة استلمت رأي عن الاستمرارية، ٥٤٤٣ ملاحظة عن شركات لم تحصل على رأي عن الاستمرارية، وأخرى مقابلة تم تقسيمها إلى ١٠٦ شركة استلمت رأي عن الاستمرارية، و ١٠٦ شركة لم تحصل على رأي عن الاستمرارية، وذلك للفترة من سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط طردى بين إصدار مراقب الحسابات رأياً عن الاستمرارية وتكلفة التمويل بالملكية بصورة لاحقة. كما اختبرت الدراسة العلاقة بين التغير في رأي مراقب الحسابات (من رأي نظيف إلى رأي معدل بالاستمرارية والعكس) والتغيرات اللاحقة في تكلفة التمويل بالملكية، ووجدت الدراسة زيادة تكلفة التمويل بالملكية من ٣,٣% إلى ٥,٧% للشركات التي استلمت رأي عن الاستمرارية لأول مرة. وقد خلصت الدراسة إلى أن رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية له قيمة معلوماتية للسوق، حيث استجابة المشاركين في السوق للمعلومات الواردة في تقرير المراجعة عن الاستمرارية بطلب معدلات عائد أعلى لحماية استثماراتهم، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة حقوق الملكية.

وفي نفس السياق اختبرت دراسة (Chen et al.2016) أثر المحتوى الإعلامي لأراء المراجعة المعدلة<sup>١</sup> علي شروط عقود الدين . وتم تقسيم الآراء المعدلة إلى: تعديلات نتيجة عدم الاتساق نتيجة التغير في المبادئ المحاسبية أو عدم اكتمال تطبيقها، أو نتيجة عدم التأكد الجوهرى المتعلق باستمرارية الشركة أو وجود رأي مباشر خاص بإمكانية استمرار الشركة . وتم اختبار تقارير المراجعة المعدلة لعينة من الشركات من سنة ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٩. وتضمنت العينة ٨٤٧٣ قرصاً خاص بـ ٥٣٧٧ مقترض. وأوضحت نتائج الدراسة إلى زيادة أسعار الفائدة بنسبة ٨,٦% على القروض بعد إصدار آراء معدلة، خاصة بعدم التأكد الجوهرى المتعلق باستمرارية

<sup>١</sup> إبداء المراجع لرأي نظيف (غير متحفظ) يتضمن فقرة تفسيرية Explanatory Paragraph تالية لفقرة الرأي.



الشركة، واتضح زيادة معدل الفائدة بنسبة ١٠,٧% في حالة إصدار مراقب الحسابات لرأي مباشر خاص بإمكانية استمرار الشركة .

كما أشارت الدراسة إلى زيادة المقرضين للشروط العامة للقروض، بعد إصدار آراء معدلة عن الاستمرارية ، وذلك مع عدم الاعتماد على الأرقام المحاسبية أو الشروط المالية ضمن شروط القروض ( بما يفسر بانخفاض جودة البيانات المحاسبية ). ولم يتضح وجود أثر معنوي للآراء المعدلة نتيجة عدم الاتساق نتيجة التغير في المبادئ المحاسبية أو عدم اكتمال تطبيقها. كما أوضحت نتائج الدراسة إلى أن إصدار رأي معدل خاص بالاستمرارية أدى إلى تخفيض المقرضين لمدة استحقاق القرض وتخفيض حجم القرض و طلب ضمانات أكبر للقروض. ووجدت الدراسة محتوى إعلامياً لرأي مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة، وأثر مباشر على تكلفة وشروط الدين. ويوصل هذا الرأي معلومات عن مخاطر الاقراض للمقرضين ومقدرتهم المالية. وتوصل للمقرضين حكم مراقب الحسابات عن الخسائر المحتملة أو مخاطر عدم القدرة على السداد، والتي قد لاتعكس في التقارير المالية. وتعتبر الآراء المعدلة الخاصة باستمرارية الشركة أكثر تأثيراً من الآراء المعدلة الخاصة بعدم الاتساق في تطبيق القواعد المحاسبية .

وعلى الجانب الأخر من الدراسات، توصلت دراسة (Sormunen, 2014) لمحدودية تأثير الرأي المعدل لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على قرار البنوك لمنح الإئتمان للشركات التي تتلقى تقريراً بشأن الاستمرارية، حيث وجدت الدراسة من خلال مقابلات شبه هيكلية مع ١٨ من موظفي البنوك في فنلندا، أن موظفي البنوك يعتبرون رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية معلومات ملائمة ولكن بدرجة محدودة خاصة مع صغر حجم الشركة، حيث وجود مصادر بديلة للمقرضين من أهمها الاتصال المباشر بالمقرضين.

وعليه، يخلص الباحث من العرض السابق للإصدارات المهنية والدراسات السابقة بشأن مسؤولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية، أن هناك اتجاهاً متزايداً من جانب واضعي معايير المراجعة الدولية بتطوير هيكل تقرير المراجعة بصفة عامة، والتأكيد على مسؤولية مراقب الحسابات بشأن تحسين قدرته على التعبير عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار بصفة خاصة، وذلك باعتبار موضوع تحديد مراقب الحسابات لقدرة الشركة على الاستمرار في تقرير المراجعة أحد الآليات الهامة للتحذير المبكر للمشاركين في السوق متخذى القرارات الاقتصادية في الشركة فيما يتعلق بما قد تواجهه الشركة في المستقبل القريب من تعسرات مالية.

ويجد المنتبع للدراسات الأكاديمية في هذا الشأن أنه عادة ما يتجدد الاهتمام من قبل واضعي معايير المراجعة على حد سواء، الدولية أو الأمريكية، بموضوع مسؤولية مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أثناء وبعد الأزمات المالية، وأن ذلك الاهتمام ينصب في زيادة مسؤوليات مراقب الحسابات في هذا الشأن، وتقنين أحكامه الشخصية، واستبدالها بزيادة القواعد التي ينبغي عليه الإلتزام بها للتوصل لرأي مهني بشأن الاستمرارية، كما أن المنتبع للدراسات الأكاديمية يجد أن في معظم الحالات تحسن القواعد والإرشادات الموضوعية من قبل واضعي المعايير من ملاءمة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وزيادة التقارير المتضمنة رأي معدل بالاستمرارية لشركات أفلسست فعلاً فيما بعد مقارنة بالتقارير التي تضمنت رأياً معدلاً بالاستمرارية وأفلسست فعلاً قبل وضع تلك القواعد والإرشادات الجديدة، Geiger & Rama, 2006; Nogler, 2008; Xu et al., 2011; Geiger et al., (2014)، الأمر الذي يشير إلى أهمية التعديلات الأخيرة لمعيار المراجعة الدولي بشأن الاستمرارية، وأن تلك

التعديلات قد يكون لها أثر إيجابي على المحتوى الإعلامي لتقرير المراجعة، وأنها تقدم قيمة لمستخدمي تقرير المراجعة.

وحيث أن فئة مانحي الإئتمان تعد من أهم فئات أصحاب المصالح في الشركة، الذي من المتوقع أن تنتقل إليهم السيطرة على التدفقات النقدية وأصول الشركة حالة العسر المالي الحقيقي للمقترض (Hu, 2011)، وأن تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية يعد ملائماً وناقماً للمقرض إذا ما قدم بلغة تفسيرية مفهومة غير غامضة، وقام بالتأكيد على مناطق الخطورة في القوائم المالية في أماكن واضحة محددة في التقرير، وقام بتوصيل معلومات من الصعوبة على المقرض الحصول عليها من جهة أخرى بخلاف ذلك التقرير (Young and wang, 2010)، هنا يمكن للمقرض دمج المعلومات بشأن الاستمرارية في عقود الدين، ويكون لذلك التقرير محتوى إعلامي، الأمر الذي ينبغي معه أن أي تعديلات على معيار الاستمرارية يكون الهدف منها فرض زيادة في مسؤوليات مراقب الحسابات، وتحسين ووضوح عملية الاتصال، مما ينعكس في توفير معلومات أكثر دقة بشأن مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار مستقبلاً ومن ثم توفير خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة (Holder-Webb and Wilkins, 2000)، فلقد أرجع البعض فشل مراقب الحسابات في تقديم رأي عن استمرارية الشركة إلى غموض لغة التقرير، وأن المعلومات المتضمنة في تقريره غير مفهومة ولا يستطيع المستخدم الخارجي تفسيرها، وقد يكون ذلك الغموض في تقرير مراقب الحسابات استراتيجية مقصودة من قبل منشآت المحاسبة والمراجعة لضمان عدم المسألة في المستقبل مع عدم فقدان عميل المراجعة (Armedoet et al., 2008)، ومن ثم ينبغي أن يكون مراقب الحسابات محددًا في تقريره عن الاستمرارية (Nolan, 2009)، خاصة وأن رأي مراقب الحسابات عن الاستمرارية يعد تحذيراً مبكراً عن عدم قدرة عميل المراجعة على سداد الديون، وأن هذا الرأي له قدرة تنبؤية أكبر وأعلى من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية (Bhimani et, 2009).

وعليه، ولأن التعديلات التي وضعها IAASB للمعيار رقم (٥٧٠) تهدف إلى وضوح رأي تقرير مراقب الحسابات عن الاستمرارية وكذلك وضوح المصطلحات الدالة على ذلك الشأن، إضافة إلى أنه في حالة كفاية الإفصاح في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهرى يجب على مراقب الحسابات إبداء رأي نظيف مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية" يشير فيها إلى أن تلك الأحداث أو الظروف تؤدي لعدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار، وأن ذلك لا يؤدي لتعديل رأي مراقب الحسابات، كما يلتفت مراقب الحسابات في هذه الفقرة النظر للإفصاحات في القوائم المالية التي تفصح الأحداث والظروف الأساسية، وخطط الإدارة، وعدم التأكد الجوهرى. لذلك يرى الباحث أن تلك التعديلات سيكون لها محتوى إعلامي. ومن المتوقع أن يأخذها المقرض في الاعتبار في نماذج عقود الدين عند اتخاذ قرار منح الإئتمان مقارنة بالوضع الحالى بشأن تقرير مراقب الحسابات عن الاستمرارية المطبق حالياً في بيئة الممارسة المهنية المصرية، لذلك يمكن للباحث اشتقاق فرض البحث على النحو التالي:

**فرض الدراسة:** يؤثر رأي مراقبى الحسابات النظيف بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل سلباً على قرار منح الإئتمان بدرجة أكبر عنه وفقاً لمعيار المراجعة المصرى المناظر الحالى (غير المعدل).

ويمكن اختبار ذلك الفرض من خلال تقسيمه لمجموعة من الفروض الفرعية، على النحو التالي:

ف/أ : يوافق مانحو الإئتمان على حجم قرض أقل حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار.

ف/ب: يطلب مانحو الإئتمان معدل فائدة أعلى على القرض حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار.

ف/ج: يعطى مانحو الإئتمان فترة استحقاق أقل للقرض حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار.

ف/د: يطلب مانحو الإئتمان ضمانات أعلى للقرض حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار.

#### ٤/٦ - منهجية البحث.

قام الباحث باستقراء الدراسات الخاصة بأثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وتم اشتقاق فرض البحث وفرعياته، واستخدم الباحث المدخل التجريبي قياساً على بعض الدراسات (Dennis, 2010; Guiral & Barbadillo, 2011). وتم ذلك بالقيام بدراسة تجريبية بمشاركة موظفي البنوك في أقسام الإئتمان في البنوك المصرية. ويتناول الباحث في هذه الفرعية كلاً من الهدف من الدراسة التجريبية، والتصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات التجريبية، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ومجتمع وعينة وأدوات الدراسة، على النحو التالي:

#### ١/٤/٦ الهدف من الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار الفرض الرئيسي للبحث القائم بوجود تأثير سلبي بدرجة أعلى للرأى المهني لمراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية على قرار منح الإئتمان وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل "الاستمرارية" مقارنة بذلك الرأى وفقاً لمعيار المراجعة المصري المناظر الحالي. ويتم ذلك من خلال اختبار الفروض الفرعية المشتقة، حيث الأثر على كل من؛ حجم القرض، سعر الفائدة، و فترة الاستحقاق والضمانات المطلوبة.

ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد التصميم التجريبي، و توصيف وقياس متغيرات الدراسة، و مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك وصف وإجراءات الحالة التجريبية كالتالي:

#### ٢/٤/٦ التصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات التجريبية:

#### ١/٢/٤/٦ التصميم التجريبي:

تتعلق فروض البحث باختبار أثر رأى مراقب الحسابات فيما يتعلق بالاستمرارية وفقاً ل ISA 570 المعدل على قرار منح الإئتمان مقارنة بمعيار المراجعة المصري المناظر الحالي (غير المعدل). ولاختبار فرض البحث تم

إجراء تجربة ١ × ٢ كما هو موضح في الجدول رقم (١) والتي تعتمد على حالتين للمتغير المستقل - رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - لأولى وفقاً لـ ISA 570 المعدل، والثانية وفقاً لمعيار المراجعة المصرى المناظر الحالى (غير المعدل)، وذلك بافتراض أن القوائم المالية للمنشأة تفصح بشكل كاف وملائم عن الأحداث أو الظروف الأساسية التي أدت إلي الشك في قدرة المنشأة علي الاستمرار، وخطة الإدارة لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف.

جدول (١) التصميم التجريبي ١×٢

معيار المراجعة الحاكم لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية		حالتا الرأى التظيف
معيار المراجعة المصرى المناظر الحالى (غير المعدل)	ISA 570 المعدل لسنة ٢٠١٥	غفاية الإفصاح
القرارات المتعلقة بمنح الإئتمان * تحديد حجم القرض * تحديد معدل الفائدة * تحديد فترة الاستحقاق * تحديد الضمانات	القرارات المتعلقة بمنح الإئتمان * تحديد حجم القرض * تحديد معدل الفائدة * تحديد فترة الاستحقاق * تحديد الضمانات	القوائم المالية للمنشأة تفصح بشكل كاف وملائم عن حالة عدم التأكد

## ٢/٢/٤/٦ المعالجات التجريبية

تتم المعالجة التجريبية ، بعد تقسيم عينة الدراسة - موظفى البنوك فى أقسام الإئتمان فى البنوك المصرية- إلى عينتين فرعيتين مستقلتين كالتالى:

المعالجة (١) // العينة الفرعية (١): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، ويطلب منهم تحديد حجم القرض.

المعالجة (٢) // العينة الفرعية (١): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، ويطلب منهم تحديد معدل الفائدة على القرض.

المعالجة (٣) // العينة الفرعية (١): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، ويطلب منهم تحديد فترة الاستحقاق للقرض.

المعالجة (٤) // العينة الفرعية (١): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، ويطلب منهم تحديد الضمانات المطلوبة لمنح القرض.

المعالجة (٥) // العينة الفرعية (٢): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠) ، ويطلب منهم تحديد حجم القرض.

المعالجة (٦) // العينة الفرعية (٢): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) ، ويطلب منهم تحديد معدل الفائدة على القرض.

المعالجة (٧) // العينة الفرعية (٢): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) ، ويطلب منهم تحديد فترة الاستحقاق للقرض.

المعالجة (٨) // العينة الفرعية (٢): يقدم لهم تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) ، ويطلب منهم تحديد الضمانات المطلوبة لمنح القرض.

٣/٢/٤/٦ المقارنات بين المعاجات لاختبار الفرض الرئيسي للبحث، والفروض الفرعية المشتقة منه.

لاختبار الفرض الرئيسي للبحث، من خلال اختبار الفروض الفرعية المشتقة منه، سيتم إجراء مجموعة من المقارنات بين نتائج المعالجات على النحو التالي:

المقارنة الأولى: (١) × (٥)، لاختبار أثر الرأى النظيف لمراقب الحسابات، المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد حجم القرض، مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، ومن ثم اختبار الفرض ( أ ).

المقارنة الثانية: (٢) × (٦)، لاختبار أثر الرأى النظيف لمراقب الحسابات، المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد معدل الفائدة على القرض، مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، ومن ثم اختبار الفرض ( ب ).

المقارنة الثالثة: (٣) × (٧)، لاختبار أثر الرأى النظيف لمراقب الحسابات، المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد فترة استحقاق القرض، مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، ومن ثم اختبار الفرض ( ج ).

المقارنة الرابعة: (٤) × (٨)، لاختبار أثر الرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية، وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد الضمانات المطلوبة لمنح القرض، مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، ومن ثم اختبار الفرض ( د ).

٣/٤/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

من واقع فروض الدراسة السابق صياغتها، يتضح أن متغيرات الدراسة تتكون من متغير مستقل، وهو رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بافتراض حالة كفاية الإفصاح فى القوائم المالية عن قدرة الشركة على الاستمرار مع عدم تأكد جوهرى لمراقب الحسابات عن استمرارية الشركة. ومتغير تابع وهو قرار منح الإئتمان. ولغرض اختبار فرض الدراسة وفرعياته، تم تعريف تلك المتغيرات وقياسها على النحو التالي :

**المتغير المستقل** يتمثل فى رأى مراقب الحسابات، ويقاس ذلك من خلال إرفاق تقرير مراقب الحسابات مع القوائم المالية للشركة وفقاً لأبدلين لصياغة للتقرير عن نفس الرأى، الأول وفقاً لـ ISA 570 المعدل، والثانى وفقاً لمعيار المراجعة المصرى المناظر الحالى، وذلك بالاتساق مع (Dennis,2010; Guiral & Barbadillo, 2011; Chen et al., 2016)، وذلك كله بافتراض كفاية الإفصاح فى القوائم المالية عن قدرة الشركة على الاستمرار مع عدم تأكد جوهرى لمراقب الحسابات عن استمرارية الشركة، ويقاس ذلك من خلال حالة افتراضية

لشركة تقع في منطقة التعرض للتعسر المالي ( قيمة Z أقل من 1,81 ) مع وجود افصاح من الإدارة بشكل كاف وملائم عن الأحداث أو الظروف الأساسية التي أدت إلي الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار، وخطة الإدارة لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف (Guiral & Barbadillo, 2011).

#### المتغير التابع :

يتمثل المتغير التابع في قرار منح الإئتمان، ويقاس باستعداد مانح الإئتمان لمنح القرض للشركة، وشروط منح القرض، و سعر الفائدة، و مدة الاستحقاق، وحجم القرض (Chen et al., 2016) ، في الحالات الافتراضية البديلة.

#### ٤/٤/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة موظفي البنوك العاملين بأقسام الإئتمان في البنوك المصرية بما يتسق مع دراستي (Guiral & Barbadillo, 2011; Sormunen, 2014). ولقد بلغ إجمالي الحالات التجريبية الموزعة ٧٣ حالة تجريبية، وقد تم تقسيم المشاركين في التجربة (عينة الدراسة) إلى عينتين فرعيتين مستقلتين، العينة الفرعية الأولى " عينة تحصل على القوائم المالية مع تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل (موزع عليهم ٣٨ حالة تجريبية)، العينة الفرعية الثانية " عينة تحصل على القوائم المالية مع تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية مصاعاً وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) " (موزع عليهم ٤٠ حالة تجريبية). وقد تم استبعاد ٩ حالات تجريبية من العينة الفرعية الأولى، و ٦ حالات تجريبية من العينة الفرعية الثانية، لعدم استكمال الإجابات المطلوبة، فأصبحت عدد المشاهدات النهائية التي خضعت للتحليل الإحصائي ٦٣ مشاهدة بنسبة ٨٦% من الحالات التجريبية الموزعة.

#### ٥/٤/٦ أدوات الدراسة.

اعتمد الباحث على بيانات وتقارير مالية فعلية لإحدى الشركات<sup>١</sup> - الشركة (س) - من قطاع العقارات والتشييد ومواد البناء في مصر، قد تم اختيار هذه الشركة بناءً على الاستنتاج الذي توصل إليه الباحث من خلال تطبيق نموذج Altman-Z-Score على البيانات المالية المنشورة للشركة، بوجود شك جوهري حول مقدرة تلك الشركة على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً، حيث كانت Z للشركة محل الدراسة ١,٠٩، مما يشير إلى تعرض الشركة للتعسر المالي، ويعد إنذاراً مبكراً لعدم مقدرة الشركة على الاستمرار. ويمكن إيجاز أهم تفاصيل نموذج Altman-Z-Score على النحو التالي (Altman, 1968):

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 1.0 X_5$$

حيث:

X <sub>1</sub>	=	رأس المال العامل	/	إجمالي الأصول
X <sub>2</sub>	=	الأرباح المحتجزة	/	إجمالي الأصول
X <sub>3</sub>	=	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	/	إجمالي الأصول
X <sub>4</sub>	=	القيمة السوقية لحقوق الملكية	/	القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات
X <sub>5</sub>	=	إجمالي المبيعات	/	إجمالي الأصول

<sup>١</sup> مع إجراء بعض التعديلات عليها من قبل الباحث لتحقيق الهدف من الدراسة التجريبية.

إذا كان مؤشر  $Z = 3,075$  أو أكبر يشير لإنخفاض احتمال إفلاس الشركة خلال ١٢ شهر .  
 إذا كان مؤشر  $Z = 1,875$  أو أقل يشير لإرتفاع احتمال إفلاس خلال ١٢ شهر .  
 إذا كان مؤشر  $Z$  تقع بين  $3,075$  و  $1,875$  يعتبر منطقة رمادية  $gray\ zone$  غير محددة التوقع .  
 وبتطبيق النموذج على الشركة محل الدراسة وفقاً للقوائم المالية المنشورة في نهاية السنة ٢٠١٥ ، كانت النتيجة على النحو التالي:

$$Z = 1.2 * 0.22 + 1.4 * 0.051 + 3.3 * 0.08 + 0.6 * 0.71 + 1.0 * 0.066$$

$$Z = 1.09$$

مما سبق يتضح أن مؤشر  $Z$  للشركة محل الدراسة وفقاً للنموذج يساوى  $1,09$  وهو بذلك يشير إلى إرتفاع احتمال إفلاس خلال الـ ١٢ شهر القادمة، الأمر الذى يصل به مراقب الحسابات لاستنتاج بعدم تأكد جوهرى متعلق بالأحداث او الظروف التى قد تودى لشك جوهرى فى قدرة الشركة على الاستمرار .

ولقد قسم الباحث عينة الدراسة - موظفى البنوك فى أقسام الإئتمان فى البنوك المصرية- إلى عينتين فرعيتين مستقلتين. وقد قدم الباحث للعينة الفرعية الأولى " عينة تقرير المرجعة وفقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠)"، مجموعة من المعلومات عن الشركة، إضافة إلى معلومات مالية أساسية ملخصة عن الشركة، مع تقرير مراقب الحسابات الذى يتضمن رأيه المهني عن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠)، ولقد طلب من موظفى البنوك المشاركين فى التجربة دراسة وتحليل المعلومات الواردة بشأن الحالة المقدمة لهم ثم الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتعلق بتحديد شروط منح إئتمان لهذه الشركة.

أما العينة الفرعية الثانية" عينة تقرير المرجعة وفقاً لـ ISA 570 المعدل " فقد قدم الباحث لها نفس الحالة التى تم تقديمها للعينة الفرعية الأولى، مع طلب الإجابة عن نفس الأسئلة التى تتعلق بتحديد شروط منح إئتمان لهذه الشركة.

وأخيراً طلب من موظفى البنوك فى أقسام الإئتمان فى البنوك المصرية، المشاركين فى الدراسة، الإجابة عن مجموعة من الأسئلة بشأن قياس الخبرة، بما يسمح من اختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسط مستويات الخبرة لعينتى الدراسة، وذلك للتأكد من أن النتائج التى يتم التوصل إليها لم تتأثر باختلاف مستويات الخبرة بين المشاركين.

## ٥/٦ - نتائج اختبار فرض البحث وفرعياته.

يمكن عرض أدوات ونتائج التحليل الإحصائى<sup>١</sup> لاختبار الفروض الفرعية للبحث، ومن ثم اختبار فرض البحث الرئيسى كما يلى:

### ٦ / ٥/١ - اختبار الاعتدالية وتحديد أسلوب التحليل الإحصائى المناسب لاختبار فروض البحث الفرعية:

يوضح (جدول رقم ٢/أ، ٢/ب) نتائج اختبار Kolmogrov - Simirnov & Shapiro-Wilk (اختبار الاعتدالية Normality ) على البيانات المتحصل عليها من الاستجابات التجريبية، وقد أشارت نتائج الاختبار إلى قيمة  $P$ -value تساوى أقل من ٥% لكل الأسئلة على مستوى عينتى الدراسة، مما يشير إلى أن بيانات العينة

<sup>١</sup> اعتمد الباحث فى تحديد الاختبارات الاحصائية المستخدمة فى البحث على (Barrow,2006; Weiers, 2011)

مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي، وبالتالي استخدام الباحث أساليب إحصائية لأملمعية، ونظراً لوجود عينتين مستقلتين فإن الأسلوب الإحصائي المناسب لاختبار فروض الدراسة هو اختبار مان ويتي Test Mann -Whitney

جدول رقم (أ/٢) نتيجة اختبار الاعتدالية للاستجابات التجريبية للينة الفرعية الأولى

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Experience	.171	29	.030	.941	29	.108
amount	.212	29	.002	.907	29	.015
interest rate	.259	29	.000	.870	29	.002
Maturity period	.301	29	.000	.715	29	.000
Security	.339	29	.000	.748	29	.000

a. Lilliefors Significance Correction

جدول رقم (ب/٢) نتيجة اختبار الاعتدالية للاستجابات التجريبية للينة الفرعية الثانية

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Experience	.259	34	.000	.796	34	.000
amount	.241	34	.000	.848	34	.000
interest rate	.362	34	.000	.786	34	.000
Maturity period	.374	34	.000	.749	34	.000
Security	.469	34	.000	.562	34	.000

a. Lilliefors Significance Correction

## ٢ /٥/٦ الإحصاء الوصفي

قام الباحث باختبار مدى وجود فروق معنوية بين سنوات الخبرة، لعينتي الدراسة، للتأكد من أن النتائج التي يتم التوصل إليها لم تتأثر باختلاف مستوى الخبرة بين عينتي الدراسة (جدول رقم ٣) وذلك باستخدام اختبار مان ويتي Mann-Whitney Test لعينتين مستقلتين. وقد أشارت نتائج الاختبار إلى عدم وجود فروق معنوية بين مستوى الخبرة للينة الفرعية الأولى والينة الفرعية الثانية حيث كانت قيمة P-value مساوية لـ 0.448. ومن ثم يخلص الباحث أن نتائج الاختبارات الإحصائية لن تتأثر باختلاف مستوى الخبرة للمشاركين في عينتي الدراسة المتقابلتين. ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى العشوائية التي تم الاعتماد عليها في توزيع الحالات التجريبية بين المشاركين في الدراسة التجريبية.



جدول رقم (٣) نتيجة اختبار مان ويتنى للفرق في متوسط مستوى سنوات الخبرة بين عينتي الدراسة

Test Statistics <sup>a</sup>		Ranks				
	Experience	code	N	Mean Rank	Sum of Ranks	
Mann-Whitney U	438.500	Experience	1	29	30.12	873.50
Wilcoxon W	873.500		2	34	33.60	1142.50
Z	-.759-	Total	63			
Asymp. Sig. (2-tailed)	.448					

a. Grouping Variable: code

٦/٥/٣- نتائج اختبارات فروض البحث الفرعية:

لاختبار الفرض الرئيسي للبحث استخدم الباحث اختبار مان ويتنى وصياغة فرض البحث في صورة إحصائية على النحو التالي:

$$H_0: M_1 = M_2$$

$$H_1: M_1 \neq M_2$$

ويعنى فرض العدم بأنه لا يؤثر رأى مراقبي الحسابات التنظيف بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل سلباً على قرار منح الإئتمان بدرجة أكبر عنه وفقاً لمعيار المراجعة المصرى المناظر الحالى (غير المعدل). بمعنى أن وسيط استجابات العينة الفرعية الأولى " عينة تحصل على القوائم المالية مع تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات المعدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل" لا يختلف عن وسيط استجابات العينة الفرعية الثانية " عينة تحصل على القوائم المالية مع تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات المعدلاً بالاستمرارية مصاغاً وفقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠) " مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا التأثير. ويتم رفض فرض العدم، وبالتالي قبول الفرض البديل، إذا كانت ( Z ) المحسوبة < ( Z ) الجدولية، وذلك عند درجة ثقة Confidence level ٩٥%، وبالتبعية يظهر من التحليل مستوى الدلالة المشاهد P Value الذى إذا كان أقل من ٠,٠٥، فذلك يعنى رفض فرض العدم الإحصائى وقبول الفرض البديل، بينما إذا كان مستوى الدلالة المشاهد P Value أكبر من ٠,٠٥، فذلك يعنى عدم إمكانية رفض فرض العدم الإحصائى، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل، وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار على النحو التالي:

أولاً: بشأن الأثر على حجم القرض ( المقارنة الأولى)

أوضحت نتائج الاختبار الإحصائى ( جدول رقم ٤/أ ) لاختبار أثر الرأى التنظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد حجم القرض مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى التنظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠)، أن متوسط الرتب للعينة الفرعية الأولى أقل من متوسط الرتب للعينة الفرعية الثانية، وكان الفرق معنوياً بين الاستجابات حيث ( Z = -2.527 ) .

p= 0.012)

وبناءً على هذه النتيجة يمكن للباحث رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل القائل بأن: يوافق مانحو الإئتمان على حجم قرض أقل حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهرى

فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهرى في قدرة المنشأة على الاستمرار. أى قبول الفرض الفرعى (أ).

جدول رقم (٤/أ) نتيجة اختبار مان ويتنى للفرق في متوسط استجابات تحديد حجم القرض بين عينتى الدراسة

Test Statistics <sup>a</sup>		Ranks				
	amount	code	N	Mean Rank	Sum of Ranks	
Mann-Whitney U	315.000	amount	1	29	25.86	750.00
Wilcoxon W	750.000		2	34	37.24	1266.00
Z	-2.527-	Total		63		
Asymp. Sig. (2-tailed)	.012					

a. Grouping Variable: code

وتشير تلك النتيجة إلى أن التعديل الوارد فى ISA 570 المعدل، بشأن إضافة فقرة منفصلة بعنوان " عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية" له محتوى إعلامى أعلى من التقرير عن عدم الاستمرارية فى فقرة لفت الانتباه وفقاً للمعيار قبل التعديل، حيث استطاع موظفى البنوك حالة التعرض لتقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، إدراك حكم مراقب الحسابات عن الخسائر المحتملة للمقترض المحتمل، ومخاطر عدم القدرة على السداد، وانخفاض جودة القوائم المالية له، بصورة أعلى منه حالة التعرض لتقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهرى في قدرة المنشأة على الاستمرار، ولقد ظهر ذلك من خلال حماية أنفسهم بتخفيض حجم القرض المقدر تقديمه من قبلهم للشركة محل الدراسة.

ثانياً: بشأن الأثر على معدل الفائدة (المقارنة الثانية)

أشارت النتائج الاحصائية ( جدول رقم ٤/ب ) لاختبار أثر الرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد معدل الفائدة على القرض مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠)، إلى أن متوسط الرتب للعينه الفرعية الأولى أعلى من متوسط الرتب للعينه الفرعية الثانية، إلا أن الفرق فى متوسط الرتب بين العينتين كان غير معنوياً حيث (  $Z = -1.725$   $p = 0.085$  ) ، مما يشير إلى أن التعديل الوارد فى ISA 570 المعدل ، بشأن إضافة فقرة منفصلة بعنوان " عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية" لم يقدم قيمة تفسيرية متزايدة لموظفى البنوك عند تقدير معدل الفائدة حالة منح قرض للشركة محل الدراسة عن ما يتضمنه المعيار قبل التعديل. وبناءً على تلك النتيجة لا يمكن للباحث رفض فرض العدم الإحصائى، وبالتالي يتم رفض الفرض البديل، أى رفض الفرض الفرعى ( ب ) القائل بأن : يطلب مانحو الإئتمان معدل فائدة أعلى على القرض حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهرى في قدرة المنشأة على الاستمرار .

جدول رقم (٤/ب) نتيجة اختبار مان ويتنى للفرق في متوسط استجابات تحديد معدل الفائدة بين عينتي الدراسة

Test Statistics <sup>a</sup>		Ranks			
Interstrate		code	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mann-Whitney U	378.500	Interstrate 1	29	35.95	1042.50
Wilcoxon W	973.500	2	34	28.63	973.50
Z	-1.725	Total	63		
Asymp. Sig. (2-tailed)	.085				
a. Grouping Variable: code					

ويمكن للباحث إرجاع عدم وجود فرق معنوي بين استجابات عينتي الدراسة فيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة بما يتعارض مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال ومع توقع الباحث، إلى أثر العوامل الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في الوقت الراهن، التي أدت إلى ارتفاع معدل الفائدة على القروض بحوالي ثلاثة نقاط، مع توقع استمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات الفائدة على الإقراض، وقد أدى ذلك إلى أن تكون استجابة كل من العينتين عند تحديد معدل الفائدة حالة تقديم قرض للشركة محل الدراسة تكون في الاتجاه الصعودي، حيث يتوقع الباحث أن تكون العوامل الاقتصادية أكثر تأثيراً من العوامل المحاسبية ويظهر ذلك بشكل واضح في العناصر الأكثر حساسية بالعوامل الاقتصادية، و منها معدل الفائدة، ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من عدم وجود فرق معنوي في استجابات عينتي الدراسة فيما يتعلق بتحديد معدل الفائدة، إلا أنه بمقارنة متوسط معدل الفائدة الذي تم تحديده من قبل كل عينة من العينتين الفرعيتين للدراسة على حده، بمتوسط معدل الفائدة في الصناعة (١٥%) الوارد بشكل افتراضي في الحالة المقدمة للعينتين الفرعيتين للدراسة، وجد الباحث أن متوسط معدل الفائدة للعينة الفرعية الأولى كان ١٥,٦٢% أي أعلى من متوسط معدل الفائدة في الصناعة، بينما كان متوسط معدل الفائدة للعينة الفرعية الثانية ١٤,٤٤% أي أقل من متوسط معدل الفائدة في الصناعة.

#### ثالثاً: بشأن الأثر على فترة استحقاق القرض ( المقارنة الثالثة )

أشارت نتائج اختبار مان ويتنى ( جدول رقم ٣/ج ) لاختبار أثر الرأي النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد فترة استحقاق القرض مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأي النظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، إلى أن متوسط رتب العينة الفرعية الأولى أعلى من متوسط رتب العينة الفرعية الثانية، وكان الفرق بين متوسط استجابات العينتين معنوياً، حيث (  $Z = -2.609$   $p = 0.009$  )، مما يشير إلى أن تقدير موظفي البنوك فترة استحقاق أعلى على القرض المقدم للشركة ذات تقرير مراقب الحسابات المعد وفقاً لـ ISA 570 المعدل، مقارنة بنفس الشركة ولكن مع تقرير مراقب حسابات معد وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، مما يؤدي بالباحث إلى رفض الفرض الفرعي ( ج ) القائل بأن: يعطى مانحو الإئتمان فترة استحقاق أقل للقرض حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار.

جدول رقم (4/ج) نتيجة اختبار مان ويتنى للفرق في متوسط استجابات تحديد فترة استحقاق القرض بين عيني الدراسة

Test Statistics		Ranks			
	Maturity period	code	N	Mean Rank	Sum of Ran
Mann-Whitney U	318.500	1	29	38.02	1102.50
Wilcoxon W	913.500	2	34	26.87	913.50
Z	-2.609-	Total	63		
Asymp. Sig. (2-tailed)	.009				
a. Grouping Variable: code					

ويمكن للباحث تفسير هذه النتيجة لصالح زيادة المحتوى الإعلامي للتعديلات التي أجراها الـ IAASB على ISA 570، حيث أدت تلك التعديلات إلى الوضوح والشفافية في التقرير عن رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية الناتج عن تخصيص فقرة منفصلة في تقرير مراقب الحسابات متعلقة بالإستمرارية، ومن ثم إدراك موظفي البنك (العينة الفرعية الأولى) مخاطر عدم القدرة على السداد التي قد تواجه العميل نتيجة لخدمة القرض، ومن ثم اتخاذ قرار بمنحه فترة استحقاق أكبر، لتخفيض الضغط على تدفقاته النقدية، وإعطائه فرصة أكبر لامكانية سداد قسط القرض، وذلك مقارنة بمجرد الإشارة لما يتعلق بحكم مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة في فقرة لفت الانتباه، التي قد تتضمن جوانب أخرى بخلاف الحكم على استمرارية الشركة، الأمر الذي يجعل رأى مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة أقل وضوحاً، وقد ينتج عن ذلك عدم قدرة موظفي البنك (العينة الفرعية الثانية) إدراج رأى مراقب الحسابات عن الاستمرارية في عقود الدين. وقد استقر في ذهن الباحث صحة هذا الاستنتاج عند تحليل المناقشة مع موظفي البنوك (عينة الدراسة) عند إجراء التجربة، الذين أوضحوا أنه عند القيام باتخاذ قرار منح قرض للعميل، يتم تقييم الحالة المالية، وفي حالة إدراك التعسر المالي لذلك العميل، مع امكانية منحه قرض لزيادة قدرته على تمويل عملياته الاستثمارية، يراعى البنك أن لا يؤدي منح القرض إلى زيادة تعسر العميل، من خلال منحه فترة استحقاق أكبر من عميل لا يواجه مثل ذلك التعسر المالي، حتى يستطيع المقترض سداد قسط القرض والفوائد المستحقة على القرض، مع تخفيض الضغط على تدفقاته النقدية، مع الاعتماد على زيادة حجم الضمانات المقدمة.

#### رابعاً: بشأن الأثر على طلب ضمانات على القرض (المقارنة الرابعة)

أشارت نتائج اختبار مان ويتنى (جدول رقم 3/د) لاختبار أثر الرأى التنظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على تحديد الضمانات المطلوبة لمنح القرض مقارنة بذلك الأثر وفقاً للرأى التنظيف لمراقب الحسابات المعدل بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، إلى أن متوسط رتبنا العينة الفرعية الأولى أعلى من متوسط رتب العينة الفرعية الثانية، وكان الفرق بين متوسط استجابات العينتين معنوياً، حيث (  $Z = -2.815$   $p = 0.005$  )، وتشير هذه النتيجة أن موظفي البنوك حالة التعرض لتقرير مراقب الحسابات المعدل على أساس ISA 570 المعدل، قد استطاعوا التمييز بدرجة أعلى التعسر المالي للحالة التجريبية

المقدمة إليهم، مقارنة بموظفي البنك حالة التعرض لتقرير مراقب الحسابات المعد على أساس معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠)، الأمر الذي أدى بهم إلى طلب ضمانات أعلى، مما يدل على محتوى إعلامي أعلى وقدرة تفسيرية متزايدة للفقرة المنفصلة التي تضمنها تعديل ISA 570 التي تتضمن حكم مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة، عن ما إذا ما ورد ذلك الحكم في فقرة لفت الإنتباه كما كان المعيار قبل التعديل. وتلك النتيجة تؤكد المناقشة السابق عرضها مع موظفي البنوك، وتجدر هذه النتيجة بالباحث إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن يطلب مانحو الإئتمان ضمانات أعلى للفرض حال استلام العميل رأياً نظيفاً مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" مقارنة بحالة استلامه رأياً نظيفاً مع فقرة للفت انتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بوجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار. أي قبول الفرض الفرعي (د).

جدول رقم (د/٤) نتيجة اختبار مان ويتني للفرق في متوسط استجابات طلب ضمانات على الفرض بين عيني الدراسة

Test Statistics <sup>a</sup>		Ranks			
	Security	code	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mann-Whitney U	314.000	Security	1	38.17	1107.00
Wilcoxon W	909.000		2	26.74	909.00
Z	-2.815-	Total	63		
Asymp. Sig. (2-tailed)	.005				

a. Grouping Variable: code

وبأخذ النتائج السابقة معاً، يصل الباحث إلى أنه بقبول كل من الفرض الفرعي الأول والرابع ورفض كل من الفرض الفرعي الثاني والثالث، للفرض الرئيسي للبحث، وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الرئيسي للبحث جزئياً. وتشير النتائج الاحصائية، بما يتفق مع الدراسات السابقة، إلى أن رأى مراقب الحسابات يقدم معلومات هامة عن المخاطر لمستخدمي تقرير المراجعة، بما يؤدي إلى تغيير إدراكهم عن الشركات ذات العسر المالي (Blay et al., 2011)، وأن رأى مراقب الحسابات عن الاستمرارية له أثر سلبي جوهري على التصنيف الإئتماني للشركة (Feldmann & Read, 2013)، كما أنه يرتبط بحجم قرض أقل، وطلب ضمانات أعلى، وزيادة في تكلفة التمويل (Amin et al., 2014; Chen et al., 2016).

#### ٦/٦ - نتائج البحث والإجابة على تساؤلاته:

في ضوء ما انتهى إليه البحث في شفه النظرى، وما توصل إليه من نتائج في شفه التجريبي، يمكن تلخيص أهم نتائج البحث والإجابة على السؤال الرئيسي للبحث من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية المشتقة منه على النحو التالي:

أ- استهدف السؤال الفرعي الأول للبحث تحديد الوضع الحالي في مصر بشأن مسؤولية مراقب الحسابات عن التقرير عن استمرارية الشركة، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث خلص الباحث إلى أن مازال معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) "الاستمرارية" متوافقاً مع ISA 570 الصادر سنة ٢٠٠٣، والذي خضع للمراجعة

والتعديل من قبل IAASB مرتين الأولى سنة ٢٠٠٨، والثانية سنة ٢٠١٥، ولم يتابع القائمون على إصدار معايير المراجعة في مصر تلك التعديلات.

ب- استهدف السؤال الفرعى الثانى للبحث تحديد مدى جوهرية التعديلات فى ISA 570 المعدل، وتمت الإجابة على ذلك السؤال نظرياً، حيث خلصت الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، إلى أن التعديلات التى أجراها IAASB على ISA 570 المعدل، تتضمن جزءاً جديداً عن مسئولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية، يتعلق بضرورة إرسال إشارات تحذيرية، بشكل أفضل، عن استمرارية الشركة، مما يضىء الكثير من الثقة والمصدقية على تقرير مراقب الحسابات، كما تشير تلك الاستجابة إلى اتجاه المنظمات المهنية والمعنيين بمجال المحاسبة والمراجعة إلى زيادة تركيز الانتباه على الاستمرارية داخل منظومة إصلاح مهنة المراجعة.

ج- استهدف السؤال الفرعى الثالث للبحث تحديد ما إذا كان هناك قيمة تفسيرية متزايدة أدت إلى محتوى إعلامى أعلى لتعديلات IAASB للمعيار الدولى رقم (٥٧٠)؟ وهل تؤثر هذه القيمة إيجاباً على القرارات الإقتصادية بصفة عامة، وعلى قرار منح الإئتمان للشركات التى تلقت تقريراً برأى غير معدل مع فقرة منفصلة متعلقة بالإستمرارية بصفة خاصة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد دليل تجريبى على مثل هذه العلاقة التائيرية فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية فى مصر؟ وتمت الإجابة على الشقين الأول والثانى للسؤال من خلال الدراسة النظرية، حيث وجد الباحث ندرة فى الدراسات التى اتجهت إلى البحث فى أثر المحتوى الإعلامى لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، وبصفة عامة، خلصت الإصدارات المهنية والدراسات ذات الصلة إلى أن وضوح الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من خلال استخدام فقرة منفصلة خاصة بـ "عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية" يحذر بدرجة أعلى من الشفافية مستخدمى تقرير المراجعة من ذلك الحدث، عن ما كان عليه المعيار قبل التعديل، ويعد هذا استجابة لمتطلبات أصحاب المصالح فى الشركة بضرورة تقديم تقرير مراقب الحسابات إشارات تحذيرية مبكرة عن قدرة الشركة على الاستمرار. وينعكس ذلك فى زيادة القيمة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات عن الاستمرارية وما يتضمنه هذا الرأى من محتوى إعلامى عن التعسر المالى الذى تواجهه الشركة، ومن ثم الأثر على استجابة السوق لتلك المعلومات المتضمنة فى تقرير المراجعة المعدل بالاستمرارية فى شكل عوائد سلبية غير عادية، تخفيض لسعر سهم تلك الشركات، وصعوبة فى حصولها على التمويل، المغالاة فى شروط المؤسسات المالية لتقديم قروض لتلك الشركات. أما الشق الأخير من هذا السؤال فقد تمت الإجابة عليه تجريبياً من خلال الفرض الرئيسى للبحث الذى جاء مقبولاً جزئياً.

ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من القبول الجزئى للفرض الرئيسى للبحث، إلا أن الباحث يرى أن الفروض الفرعية للبحث تم صياغتها فى ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة فى هذا المجال، والتى كانت فى معظمها دراسات أجنبية، قد لا تتوافق مع بيئة الممارسة المهنية المصرية، لذلك يجد الباحث أن نتائج الفرضين الفرعيين للبحث اللذين تم رفضهما ( الثانى، والثالث) تتوافق مع العوامل الإقتصادية للبيئة المصرية فى الوقت الراهن - وقت إعداد البحث-، وأن النتائج بصفة عامة تشير إلى زيادة المحتوى الإعلامى لرأى مراقبى الحسابات النظيف بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، وأن التعديلات فى ISA 570 استطاعت أن توصل حكم مراقب الحسابات عن الخسائر المحتملة، أو مخاطر عدم القدرة على السداد لعميل المراجعة، والتى قد لا تنعكس فى التقارير المالية، وذلك مقارنة برأى مراقبى الحسابات النظيف بشأن الاستمرارية، وفقاً لمعيار المراجعة المصرى المناظر الحالى (غير المعدل)، مما أدى إلى إدراك موظفى البنوك بدرجة أعلى التعسر المالى حالة استلامهم رأى

مراقب الحسابات النظيف مع رأى عن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، مما أدى إلى حماية أنفسهم من مخاطر عدم القدرة على السداد من خلال تخفيض حجم القرض، زيادة فترة استحقاق القرض، طلب ضمانات أعلى، وذلك مقارنة بإدراك موظفى البنوك الذين استلموا رأى مراقب الحسابات النظيف مع رأى عن الاستمرارية لمعيار المراجعة المصرى المناظر الحالى (غير المعدل).

#### ٦/٧- توصيات البحث ومجالات البحث المقترحة.

بناءً على نتائج البحث بشقيه النظرى والتجريبى، وجد الباحث مجموعة من الأمور التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار لتحسين جودة القرارات الاقتصادية، كما أنه وجد فجوة بحثية فى مجال مسئولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية ينبغى تضييقها، لذلك يعرض الباحث فى الفرعية التالية مجموعة من التوصيات، ومجالات البحث المقترحة، على النحو التالى:

#### ٦/٧-١- توصيات البحث.

فى ضوء ما انتهى إليه البحث بشقيه النظرى والتجريبى، وفى ضوء حدوده، يوصى الباحث بما يلى:

أ- ضرورة قيام القائمين على وضع معايير المراجعة المصرية بمراجعة وتفتيح معيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠)، ليتوافق مع ISA 570 المعدل، لما لتلك التعديلات من أثر إيجابى على المحتوى الإعلامى لرأى مراقبى الحسابات عن الاستمرارية، وزيادة قدرة مستخدمى تقرير المراجعة على إدراك تعسر الشركة التى استلمت تقرير نظيف مع فقرة منفصلة بعنوان " عدم التأكد الجوهري فيما يتعلق بالاستمرارية"، مقارنة بإدراكهم لتعسر نفس الشركة إذ ما استلمت تقرير مراجعة نظيف مع الإشارة عن رأى مراقب الحسابات عن الاستمرارية فى فقرة لفت الانتباه، الأمر الذى ينصب فى تحسين كل من جودة المراجعة، والقرارات الاقتصادية لمستخدمى تقرير المراجعة، خاصة قرار منح الإئتمان.

ب- ضرورة إدراج ما يتعلق برأى مراقب الحسابات عن الاستمرارية فى البرنامج الذى تستخدمه البنوك فى مصر الخاص بتحديد التصنيف الإئتمانى للعميل، حيث يتأثر هذا البرنامج عند تحديد التصنيف الإئتمانى للعميل<sup>١</sup>، بكل من رأى مراقب الحسابات - الذى قد يكون نظيف وعلى الرغم من ذلك يتضمن رأياً عن الاستمرارية-، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

ج- ينبغى على منشآت المحاسبة والمراجعة فى مصر الاهتمام بخلق كوادر قادرة على إبداء حكم مهنى سليم فيما يتعلق بمدى قدرة عميل المراجعة على الاستمرار، من خلال الاهتمام بإجراء دورات تدريبية لمراقبى الحسابات عن نماذج الإفلاس مثل نموذج Altman-Z-Score.

د- ضرورة تدريب موظفى البنوك فى مصر على الاهتمام بمحتوى المعلومات الواردة فى تقرير مراقب الحسابات، وإدراجها فى عقود الدين للشركة التى تقدم طلب للحصول على قرض، لما لها من مردود إيجابى على قرار منح الإئتمان.

هـ- كما يوصى الباحث بضرورة الرقابة على عملية إجراء المراجعة من خلال الجهات الرقابية ذات الصلة مثل هيئة الرقابة المالية إلى أن يتم إنشاء تنظيم مهنى مصرى رسمى، مع تغليظ العقوبات فى حالة إخلال مراقب الحسابات عن مسئوليته تجاه التقرير عن استمرارية عميل المراجعة، ووجود دليل خلال فترة المراجعة يشير إلى

<sup>١</sup> توصل الباحث لهذه المعلومة من خلال المناقشات التى تمت مع موظفى البنوك - عينة الدراسة- خلال إجراء الدراسة التجريبية.

عدم قدرة الشركة على الاستمرار خلال مدة ١٢ شهر قادمة، وعلى الرغم من ذلك لم يظهر ذلك في تقرير مراقب الحسابات.

#### ٢/٧/٦ - مجالات البحث المقترحة.

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، وفي ضوء حدوده، يجد الباحث أن هناك موضوعات تتعلق بأثر المحتوى الإعلامي لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية تحتاج إلى دراسة في واقع الممارسة المهنية المصرية، ويمكن للباحثين تناولها مستقبلاً استكمالاً للخط الحالي للدراسة ومن هذه الموضوعات:

- أثر رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل على مخاطر مقاضاة منشآت المحاسبة والمراجعة.

- دراسة واختبار العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمسئوليته عن التقرير عن استمرارية الشركة وجودة عملية المراجعة.

- أثر تفعيل مسئولية مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لـ ISA 570 المعدل، على تضيق فجوة التوقعات، وترشيد القرارات الاقتصادية، لمستخدمي تقرير المراجعة.

- مدى إدراك مراقبي الحسابات في مصر للتعديلات الواردة في ISA 570 المعدل، وأثر ذلك على إجراءات عملية المراجعة.

- أثر الأخبار السلبية للإعلان عن تقرير مراقب الحسابات عن استمرارية الشركة لأول مرة، على سعر السهم.



مراجع البحثالمراجع العربية:

- الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠٠٨. قرار وزير الاستثمار رقم (١٦٦) بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، متاح على :  
[https://www.efsa.gov.eg/content/efsa\\_ar/audit\\_pages/auditing\\_standards.htm](https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/auditing_standards.htm)
- زعطوط، محمود محمد ناجى. ٢٠١٢. آليات دعم كفاءة مراقب الحسابات فى الحكم على تقييم الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار فى ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية. رسالة دكتوراة غير منشورة كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.
- على، عبد الوهاب نصر. ٢٠١٣. دراسة انتقادية لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات المتوقع تفعيله ٢٠١٤. المؤتمر الدولى الأول فى المحاسبة والمراجعة، تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالى والإدارى ، كلية التجارة، جامعة بنى سويف.
- على، محمود أحمد أحمد. ٢٠١٦. مدى إدراك مراقبى الحسابات فى مصر لتعديلات تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٠) المنقح الذى ستم تفعيله على مراجعة القوائم المالية عن السنة المنتهية فى (أو بعد) ٢٠١٦/١٢/١٥م (دراسة ميدانية استكشافية). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، ١(٥٣) الجزء الأول: ٢٩٧ - ٣٤٥.
- معايير المراجعة المصرية، المعيار رقم (٥٧٠) الاستمرارية. متاح على :  
[https://www.efsa.gov.eg/content/efsa\\_ar/efsa2\\_merge\\_audit/audit16.htm](https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_audit/audit16.htm)
- معايير المراجعة المصرية، المعيار رقم (٧٠١) التعديلات على تقرير مراقب الحسابات. متاح على :  
[https://www.efsa.gov.eg/content/efsa\\_ar/efsa2\\_merge\\_audit/audit10.htm](https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_audit/audit10.htm)
- نمره، غالب نصر مصطفى. ٢٠٠٤. مدى مسئولية المراجع عن تقييم فرض الاستمرارية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢: ٥٥ - ٩٦

المراجع الأجنبية:

- Abad, D., J. P. Sánchez-Ballesta, and J. Yagüe. 2015. Audit opinions and information asymmetry in the stock market. **Accounting and Finance** . available at: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/acfi.12175/full>
- Altman, E. I.1968. Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. **Journal of Finance** 23 (4): 589-609.
- Amin ,K., J. Krishnan, and J.S. Yang. 2014. Going Concern Opinion and Cost of Equity. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 33 (4): 1-39.

- 
- 
- Arnedo, L., F. Lizarraga, and S. Sánchez. 2008. Going-concern Uncertainties in Pre-bankrupt Audit Reports: New Evidence Regarding Discretionary Accruals and Wording Ambiguity. **International Journal of Auditing**, 12(1) 25–44.
  - Bhimani, A., M. A. Gulamhussen and S. Lopes. 2009. The effectiveness of the auditor's going-concern evaluation as an external governance mechanism: Evidence from loan defaults. **The International Journal of Accounting** 44(3): 239– 255.
  - Blay, A. D., M. A. Geiger, and D. S. North. 2011. The Auditor's Going-Concern Opinion as a Communication of Risk. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 30 (2): 77–102.
  - Barrow. M. 2006 . *Statistics for Economics, Accounting and Business Studies*. fourth edition . Prentice- Hall- Pearson Educational .Essex. U.K.
  - Carcello, J. V. A. Vanstraelen and M. Willenborg. 2009. Rules Rather than Discretion in Audit Standards: Going-Concern Opinions in Belgium. **The Accounting Review** 84 (5): 395–1428.
  - Chen, P. F., S. He, Z. Ma, and D. Stice. 2016. The information role of audit opinions in debt contracting. **Journal of Accounting and Economics** 61 (1): 121–144.
  - Dennis M. ,2010. Do investors perceive the going-concern opinion as useful for pricing stocks? **Managerial Auditing Journal** 25 (1): 4-16.
  - Dong, B., D. Robinson, and M. Robinson. 2015. The market's response to earnings surprises after first-time going-concern modifications. **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting** 31 (1): 21–32.
  - Feldmann, D., and W. J. Read. 2013. Going-concern audit opinions for bankrupt companies – impact of credit rating. **Managerial Auditing Journal** 28 (4): 345-363.
  - Financial Reporting Council (FRC). 2013. **Implementing the Recommendations of the Sharman Panel: Revised Guidance on Going Concern and Revised International Standards on Auditing (UK and Ireland)**. January. Consultation Paper. London, U.K.: The Financial Reporting Council.
  - Geiger M. A., and D. V. Rama. 2006. Audit Firm Size and Going- Concern Reporting Accuracy. **Accounting Horizons** 20(1): 1- 17.
  - Geiger, M. A., K. Raghunandan, and W. Riccardi. 2014. The Global Financial Crisis: U.S. Bankruptcies and Going-Concern Audit Opinions. **Accounting Horizons** 28(1): 59- 75.
  - George-Silvui, C., and F. Melinda-Timea. 2015. New Audit Reporting Challenges: Auditing the Going Concern Basis of Accounting. **Procedia Economics and Finance** 32: 216-224.

- 
- 
- Guiral, A., and E. R. Barbadillo. 2011. Audit Report Information Content and Auditor Economic Independence in Credit Decisions: An Experimental Investigation. **available at:** <http://ssrn.com/abstract=1600643>
  - Holder-Webb, L. M. and M. S. Wilkins. 2000. The Incremental Information Content of SAS No. 59 Going-Concern Opinions. **Journal of Accounting Research** 38(1): 209-219.
  - Hu,s. 2011. Convergence of audit and credit rating practices: Going concern ratings. **International Journal of Disclosure and Governance** 8(4): 323–338.
  - International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). 2003. **Modifications To the Independent auditor’s Report**. International Standard on Auditing (ISA) 701 New York, NY: IFAC.
  - \_\_\_\_\_. 2012. **Improving the Auditor’s Report. Invitation to Comment**. New York, NY: IFAC.
  - \_\_\_\_\_. 2015. **Going Concern**. International Standard on Auditing (ISA) 570 (Revised), New York, NY: IAASB.
  - \_\_\_\_\_. 2015. **Forming an opinion and reporting on** Financial statements. International Standard on Auditing (ISA) 700 (Revised), New York, NY: IAASB.
  - \_\_\_\_\_. 2015. **Modifications to the Opinion in the Independent Auditor’s Report**. International Standard on Auditing (ISA) 705 (Revised), New York, NY: IAASB.
  - \_\_\_\_\_. 2015. **Auditor Reporting on Going Concern**. available at: <https://www.ifac.org>
  - Martens, D., L. Bruynseels, B. Baesens, M. Willekens, and J. Vabthienen. 2008. Predicting going concern opinion with data mining. **Decision Support Systems** 45(4): 765-777.
  - Menon, K., and D. D. Williams. 2010. Investor Reaction to Going Concern Audit Reports. **The Accounting Review** 85 (6): 2075–2105.
  - Mingzeng Y., J. Kangli. 2013. A Study on the Reconstruction of Audit Reporting Model of Risk-Oriented Auditing During Post-Financial Crisis Era. **Journal of Modern Accounting and Auditing** 9 (3): 367-373.
  - Nogler, G. E. 2006. The changing information content of auditor going concern opinions. **Commercial Lending Review** 21(1): 43–4
  - \_\_\_\_\_. 2008. Going concern modifications, CPA firm size, and the Enron effect. **Managerial Auditing Journal** 23( 1): 51 - 67.
  - Nolan R. 2009. Going Concern: Why Auditors Must Be Specific. **Accountancy Ireland** 41(1): 14-15.

- 
- 
- Ogneva, M., and K.R. Subramanyam. 2007. Does the stock market underreact to going concern opinions? Evidence from the U.S. and Australia. **Journal of Accounting and Economics** 43 (2-3): 439–452.
  - Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2012. **Office of the Chief Auditor: Standard Setting Agenda**. Washington, DC: PCAOB. Available at: [http://pcaobus.org/Standards/Documents/201211\\_standard\\_setting\\_agenda.pdf](http://pcaobus.org/Standards/Documents/201211_standard_setting_agenda.pdf)
  - Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2009. **Standing Advisory Group Meeting: Panel Discussion—Going Concern**. April 2. Available at: [http://pcaobus.org/News/Events/Documents/04022009\\_SAGMeeting/Panel\\_Going\\_Concern.pdf](http://pcaobus.org/News/Events/Documents/04022009_SAGMeeting/Panel_Going_Concern.pdf)
  - Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2011. **Concept Release on Possible Revisions to PCAOB Standards Related to Reports on Audited Financial Statements**. June 21. Washington, DC: PCAOB. Available at: <http://pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Pages/Docket034.aspx>
  - Sormunen, N. 2014. Bank officers' perceptions and uses of qualified audit reports. **Qualitative Research in Accounting & Management** 11 (3): 215-237.
  - Weiers . R.M. 2011 . **Introduction to Business Statistics**. Seventh Edition . South-Western Cengage Learning .Ohio . USA
  - Xu, Y., A. L. Jiang, N.I Fargher and E. Carson. 2011. Audit Reports in Australia during the Global Financial Crisis. **Australian Accounting Review** 21 (1): 22-31.
  - Young, A., and Y. Wang. 2010. Multi-risk level examination of going concern modifications. **Managerial Auditing Journal** 25 (8): 756-791.



جامعة الإسكندرية  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة

### ملاحق البحث

#### ملحق رقم (١)

نموذج الدراسة التجريبية الخاصة بعينة تحصل على القوائم المالية مع تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية مصاعاً وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥.

السيد المحترم/.....

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث في مجال " أثر المحتوى الإعلامي للرأى المهني لمراقب الحسابات فيما يتعلق بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل على قرار منح الإئتمان.

وترجو تعاونكم لإتمام هذا البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الملحقة بالحالة التالية، ونحيطكم علماً بأن كافة إجاباتكم على الأسئلة، وما تتضمنه من بيانات، سوف تعالج احصائياً فى سرية تامة وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمى .

شاكرين لكم مقدماً حسن معنا،

الباحثة

دكتورة/ حنان محمد إسماعيل يوسف

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

بريد الكترونى: [Hanan.ismail@alexu.edu.eg](mailto:Hanan.ismail@alexu.edu.eg)

## البيانات الشخصية:

- الاسم: .....
  - الوظيفة: .....
  - عدد سنوات الخبرة بمجال منح الإئتمان: .....
  - آخر درجة علمية تم الحصول عليها: .....
  - بكالوريوس .....
  - دبلوم دراسات عليا فى .....
  - ماجستير فى .....
- دكتورة فى .....

## من فضلكم قم بدراسة وتحليل الحالة التالية:

لشركة (س) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة وهى إحدى شركات صناعة العقارات والتشييد ومواد البناء فى مصر، وقد تقدمت الشركة للبنك الذى تعمل فيه مسئولاً عن منح الائتمان للشركات، بطلب للحصول على قرض، ويوصفك المسئول عن اتخاذ قرار منح القرض للشركة، تسلمت القوائم المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات عليها، التى كانت على النحو التالى:

قائمة المركز المالى			
سنوى (القيمة بالالف جنيه)			
2015	2014	2013	
<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>			
283,014	105,296	11,401	فروض قصيرة الأجل
588	558	530	الجزء المتداول من الفروض طويلة الأجل
7,238	4,278	4,392	موردون و أوراق دفع
4,329	2,016	1,689	دائىو التوزيعات
1,634	927	919	مصروفات مستحقة
76,514	0	0	حسابات دائنة للشركات الغابضة والشقيقة
63,350	57,766	58,548	حسابات دائنة أخرى
23,493	15,394	3,189	عملاء دفعات مقدمة
6,375	12,263	13,525	مخصصات
466,535	198,498	94,193	اجمالي الالتزامات المتداولة
0	0	0	سندات
8,415	9,003	9,562	فروض طويلة الأجل
38,210	51,137	63,557	التزامات أخرى طويلة الأجل
46,625	60,140	73,119	اجمالي الالتزامات طويلة الأجل
513,160	258,638	167,312	اجمالي الالتزامات
468,750	468,750	468,750	رأس المال المدفوع
-19,682	0	0	اسهم الخزينة
2,636	5,663	269	رصيد أول المدة للارباح المحتجرة
0	0	0	علاوة الاصدار
52,676	40,211	35,999	صافى ارباح العام
0	0	0	توزيعات المساهمين
-74	0	0	أخرى
55,238	45,874	36,268	رصيد آخر المدة للارباح المحتجرة
18,136	16,125	14,322	احتياطيات
48,883	48,806	6	حقوق الاقلية
0	0	0	فروق ترجمة
571,325	579,555	519,346	اجمالي حقوق الملكية
1,084,485	838,193	686,658	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
<b>الأصول</b>			
15,855	311,770	313,848	النقدية
7	21	17	استثمارات متداولة
66,243	51,882	48,751	عملاء و أوراق قبض
3,777	3,486	3,730	مخصص الديون المشكوك فى خصيلها
62,466	48,396	45,021	صافى العملاء و أوراق القبض
93	93	0	مخزون خامات
260,193	257,078	232,354	أعمال خت التنفيذ
42,943	14,141	15,045	أعمال تامة
0	0	0	اعتمادات مستندية
0	0	0	أراضى
0	0	0	مبانى
942	3,375	1,344	موردون دفعات مقدمة
321,254	23,930	25,579	حسابات مدينة أخرى
965	0	0	حسابات مدينة لدى شركات شقيقة
704,718	658,804	633,208	اجمالي الأصول المتداولة
5,970	5,970	5,970	أراضى
5,140	8,899	7,276	مبانى الات و معدات
103,661	103,550	0	مسروعات خت التنفيذ
114,771	118,419	13,246	اجمالي الأصول الثابتة
-2,313	-2,112	-1,804	مجمع الاهلاك
112,458	116,307	11,442	صافى الأصول الثابتة
43,793	39,986	41,009	صافى الاستثمارات
200,715	0	0	استثمارات فى شركات شقيقة و
157	0	0	مصروفات مدفوعة مقدما
0	452	999	أصول أخرى طويلة الأجل
22,644	22,644	0	الشهرة
0	0	0	مجمع استهلاك الشهرة
22,644	22,644	0	صافى الأصول الغير ملموسة
1,084,485	838,193	686,658	اجمالي الأصول

## التدفقات النقدية

سنوي (القيمة بالآلاف جنيه)

2015	2014	2013	
66,318	-149,583	26,398	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-168,284	-43,871	-241	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
106,063	46,024	-84,543	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
4,097	-147,430	-58,386	التغير في النقدية
155,568	302,998	361,384	النقدية وما في حكمها أول الدة
0	0	361,384	فروق أخرى
159,665	155,568	302,998	النقدية وما في حكمها آخر الدة

## قائمة الدخل

سنوي (القيمة بالآلاف جنيه)

2015	2014	2013	
71,826	38,986	27,514	صافي المبيعات
-30,068	-11,530	-8,602	تكلفة البضاعة المباعة
0	0	0	الاهلاك
41,758	27,456	18,912	مجموع الربح
0	0	0	الاهلاك
-4,921	-4,105	-3,517	المصروفات العمومية و الادارية و التسويقية
0	0	0	اهلاك الشهرة
2,054	2,165	2,956	فوائد على اقساط مستحقة
38,891	25,516	18,351	صافي ارباح النشاط
26,946	32,347	32,622	فوائد محصلة
13,209	17	11	إيرادات استثمار(أرباح /خسائر)
14,629	2,154	1,505	إيرادات أخرى
-3,721	0	0	مصروفات أخرى
0	-34	-1,244	مخصصات
89,954	60,000	51,245	صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب
-23,161	-9,675	-6,457	مصروفات تمويلية
66,793	50,325	44,788	صافي الربح قبل الضرائب
-14,377	-10,120	-8,787	الضرائب
52,416	40,205	36,001	صافي الربح بعد الضرائب
0	0	0	ارباح رأسمالية
183	0	0	بنود أخرى غير عادية
52,522	40,200	35,999	صافي الربح بعد البنود الغير نادية
0	0	0	نصيب العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
52,522	40,200	35,999	صافي الربح بعد توزيعات العاملين و مجلس الإدارة

## تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة (س) للإسكان والتعمير  
( شركة مساهمة مصرية )

## فقرة الرأي

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة (س) للإسكان والتعمير ( شركة مساهمة مصرية ) والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة (س) للإسكان والتعمير ( شركة مساهمة مصرية ) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

## فقرة أساس الرأي

تم إجراء عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية . تم وصف مسئولياتنا وفقاً لتلك المعايير في الفقرة الخاصة بمسئولية مراقب الحسابات في التقرير. ونحن مستقلون عن الشركة، كما قمنا بالوفاء بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى، وذلك وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية المراجعة. وأتينا نرى أن الأدلة التي قمنا بالحصول عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء الرأي.

## فقرة عدم التأكد الجوهرية بشأن الاستمرارية

إننا نلفت الانتباه إلى انخفاض رأس المال العامل من ٤٦٠,٣٠٥ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى ٢٣٨,١٨٢ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١، وانخفاض في رأس المال المستثمر من ٦٣٩,٦٩٤ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى ٦١٧,٩٥٠ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ النقدية بالبنوك، وهذه الظروف تشير إلى وجود عدم تأكد جوهرية. قد يؤدي لشك جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار. ولم نتحفظ في رأينا بسبب ذلك الأمر.

## مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة :

الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. كما تتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية ذات عرضاً عادلاً خالية من أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش أو الخطأ.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور متعلقة بالاستمرارية واستخدام افتراض الاستمرارية عند إعدادها للقوائم المالية، وذلك ما لم تنتوى تصفية الشركة أو وقف عملياتها عمداً أو عن إيجابار.

ويقع على عاتق المسؤولين عن الحوكمة مهمة الإشراف على عملية التقرير المالي الخاص بالشركة.

١ بافتراض أن معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) تم تعديله ليتوافق مع معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥.



## مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

ويقع على عاتقنا الوصول لاستنتاج بشأن مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها، عن إذا ما كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بالأحداث والظروف التي قد تؤدي لشك جوهرى في قدرة الشركة على الاستمرار. إذا وصلنا لاستنتاج بوجود عدم تأكيد جوهرى يجب علينا أن نقوم بلفت الانتباه لرقم الإفصاح الذي يشير إلى ذلك في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كان ذلك الإفصاح غير كافى. بالإضافة للتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن نطاق وتوقيت ونتائج المراجعة وأي قصور في الرقابة الداخلية. والالتزام بالمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة باستقلال مراقب الحسابات وأي أمور قد تؤثر على استقلاليتيه.

القاهرة في ١ أبريل ٢٠١٦

## مراقب الحسابات

.....

زميل جمعية المحاسبين المراجعين المصريين

س، م، رقم (.....)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (...)

في ضوء تقييمك للبيانات المقدمة لك من فضلك أجب عن الأسئلة التالية:

- ١- افترض أن الشركة تطلب قرضاً مقداره ٥٠ مليون جنيه، لاقتناص مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، في تقديرك ما المبلغ الذي يمكن أن توافق على أن يقرضه بنكم للشركة؟

صفر	١٥ مليون	٢٥ مليون	٣٥ مليون	٥٠ مليون

\*بفرض تمت الموافقة على منح قرض وعلمت أن:

- ٢- متوسط سعر الفائدة على القروض المدينة في الصناعة ١٥%، في تقديرك ما معدل الفائدة للقرض الذي سوف يمنحه البنك لتلك الشركة؟

أقل من متوسط سعر الفائدة في الصناعة	يساوى متوسط سعر الفائدة في الصناعة	أكبر من متوسط سعر الفائدة في الصناعة
تحديد سعر الفائدة ....		تحديد سعر الفائدة ....

- ٣- متوسط فترة الاستحقاق على القروض المدينة في الصناعة ٥ سنوات، في تقديرك ما فترة الاستحقاق التي يمكن أن تمنحها لقرض الشركة؟

أقل من متوسط فترة الاستحقاق في الصناعة	يساوى متوسط فترة الاستحقاق في الصناعة	أكبر من متوسط فترة الاستحقاق في الصناعة
تحديد فترة الاستحقاق.....		تحديد فترة الاستحقاق.....

- ٤- عادة ما يطلب البنك من الشركات التي تطلب قروضاً ضمانات تعادل قيمة القرض، في تقديرك الضمانات التي قد يطلبها البنك من الشركة - بفرض أن البنك وافق على منح الشركة قرض بمبلغ ٣٥ مليون جنيه - تكون:

أقل من مبلغ القرض	تساوى مبلغ القرض	أكبر من مبلغ القرض
تحديد مبلغ الضمان.....		تحديد مبلغ الضمان.....



جامعة الإسكندرية  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة

### ملحق رقم (٢)

نموذج الدراسة التجريبية الخاصة بعينة تحصل على القوائم المالية مع تقرير مراجعة يتضمن رأياً نظيفاً لمراقب الحسابات معدلاً بالاستمرارية مصاعاً وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥.

السيد المحترم/.....

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث في مجال " أثر المحتوى الإعلامي للرأى المهني لمراقب الحسابات فيما يتعلق بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل على قرار منح الإئتمان.

وترجو تعاونكم لإتمام هذا البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الملحقة بالحالة التالية، ونحيطكم علماً بأن كافة إجاباتكم على الأسئلة، وما تتضمنه من بيانات، سوف تعالج احصائياً فى سرية تامة وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمى .

شاكرين لكم مقدماً حسن معنا،

الباحثة

دكتورة/ حنان محمد إسماعيل يوسف

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

بريد الكترونى: [Hanan.ismail@alexu.edu.eg](mailto:Hanan.ismail@alexu.edu.eg)

## البيانات الشخصية:

- الاسم: .....
- الوظيفة: .....
- عدد سنوات الخبرة بمجال منح الإئتمان: .....
- آخر درجة علمية تم الحصول عليها:
  - بكالوريوس .....
  - دبلوم دراسات عليا في .....
  - ماجستير في .....
- دكتوراة في .....

## من فضلكم قم بدراسة وتحليل الحالة التالية:

الشركة (س) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة وهي إحدى شركات صناعة العقارات والتشييد ومواد البناء في مصر، وقد تقدمت الشركة للبنك الذي تعمل فيه مسئولاً عن منح الائتمان للشركات، بطلب للحصول على قرض، ويوصفك المسئول عن اتخاذ قرار منح القرض للشركة، تسلمت القوائم المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات عليها، التي كانت على النحو التالي:

قائمة المركز المالي			
سنوي (القيمة بالآلاف جنيهه)			
2015	2014	2013	
<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>			
283,014	105,296	11,401	قروض قصيرة الأجل
588	558	530	الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل
7,238	4,278	4,392	موردون و أوراق دفع
4,329	2,016	1,689	دائنو التوزيعات
1,634	927	919	مصروفات مستحقة
76,514	0	0	حسابات دائنة للشركات الفاضلة والشقيفة
63,350	57,766	58,548	حسابات دائنة أخرى
23,493	15,394	3,189	عملاء دفعات مقدمة
6,375	12,263	13,525	مخصصات
466,535	198,498	94,193	اجمالي الالتزامات المتداولة
0	0	0	سندات
8,415	9,003	9,562	قروض طويلة الأجل
38,210	51,137	63,557	التزامات أخرى طويلة الأجل
46,625	60,140	73,119	اجمالي الالتزامات طويلة الأجل
513,160	258,638	167,312	اجمالي الالتزامات
468,750	468,750	468,750	رأس المال المدفوع
-19,682	0	0	اسهم الخزينة
2,636	5,663	269	رصيد أول المدة للارباح المحتجرة
0	0	0	علاوة الاصدار
52,676	40,211	35,999	صافي ارباح العام
0	0	0	توزيعات المساهمين
-74	0	0	أخرى
55,238	45,874	36,268	رصيد آخر المدة للارباح المحتجرة
18,136	16,125	14,322	احتياطيات
48,883	48,806	6	حقوق الأقلية
0	0	0	فروق ترجمة
571,325	579,555	519,346	اجمالي حقوق الملكية
1,084,485	838,193	686,658	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
<b>الأصول</b>			
15,855	311,770	313,848	النقدية
7	21	17	استثمارات متداولة
66,243	51,882	48,751	عملاء و أوراق قبض
3,777	3,486	3,730	مخصص الديون المشكوك في خصلتها
62,466	48,396	45,021	صافي العملاء و أوراق القبض
93	93	0	مخزون خامات
260,193	257,078	232,354	أعمال تحت التنفيذ
42,943	14,141	15,045	أعمال نامة
0	0	0	اعتمادات مستندية
0	0	0	أراضي
0	0	0	مباني
942	3,375	1,344	موردون دفعات مقدمة
321,254	23,930	25,579	حسابات مدينة أخرى
965	0	0	حسابات مدينة لدى شركات شقيقة
704,718	658,804	633,208	اجمالي الأصول المتداولة
5,970	5,970	5,970	أراضي
5,140	8,899	7,276	مباني الات و معدات
103,661	103,550	0	مشروعات تحت التنفيذ
114,771	118,419	13,246	اجمالي الأصول الثابتة
-2,313	-2,112	-1,804	مجمع الاملاك
112,458	116,307	11,442	صافي الأصول الثابتة
43,793	39,986	41,009	صافي الاستثمارات
200,715	0	0	استثمارات في شركات شقيقة
157	0	0	مصروفات مدفوعة مقدما
0	452	999	أصول أخرى طويلة الأجل
22,644	22,644	0	الشهرة
0	0	0	مجمع استهلاك الشهرة
22,644	22,644	0	صافي الأصول الغير ملموسة
1,084,485	838,193	686,658	اجمالي الأصول

## التدفقات النقدية

سنوي (القيمة بالآلاف جنيه)

2015	2014	2013	
66,318	-149,583	26,398	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-168,284	-43,871	-241	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
106,063	46,024	-84,543	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
4,097	-147,430	-58,386	التغير في النقدية
155,568	302,998	361,384	النقدية وما في حكمها أول المدة
0	0	361,384	فروع أخرى
159,665	155,568	302,998	النقدية وما في حكمها آخر المدة

## قائمة الدخل

سنوي (القيمة بالآلاف جنيه)

2015	2014	2013	
71,826	38,986	27,514	صافي المبيعات
-30,068	-11,530	-8,602	تكلفة البضاعة المباعة
0	0	0	الاهلاك
41,758	27,456	18,912	محتمل الربح
0	0	0	الاهلاك
-4,921	-4,105	-3,517	المصروفات العمومية و الإدارية و التسويقية
0	0	0	اهلاك الشهرة
2,054	2,165	2,956	فوائد على اقساط مستحقة
38,891	25,516	18,351	صافي ارباح النشاط
26,946	32,347	32,622	فوائد محصلة
13,209	17	11	إيرادات استثمارات (أرباح / خسائر)
14,629	2,154	1,505	إيرادات أخرى
-3,721	0	0	مصروفات أخرى
0	-34	-1,244	مخصصات
89,954	60,000	51,245	صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب
-23,161	-9,675	-6,457	مصروفات تمويلية
66,793	50,325	44,788	صافي الربح قبل الضرائب
-14,377	-10,120	-8,787	الضرائب
52,416	40,205	36,001	صافي الربح بعد الضرائب
0	0	0	أرباح رأسمالية
183	0	0	بنود أخرى غير عادية
52,522	40,200	35,999	صافي الربح بعد البنود الغير ثابتة
0	0	0	نصيب العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
52,522	40,200	35,999	صافي الربح بعد توزيعات العاملين و مجلس الإدارة

## تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمى شركة (س) للإسكان والتعمير  
( شركة مساهمة مصرية )

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة (س) للإسكان والتعمير ( شركة مساهمة مصرية ) والمتمثلة فى الميزانية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

## مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

## مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأنا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

تم مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بمعرفة مراقب حسابات آخر والذي أصدر تقريره المؤرخ فى ٧ أبريل ٢٠١٥ برأى غير متحفظ.

## الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لشركة (س) للإسكان والتعمير ( شركة مساهمة مصرية ) فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وعن أدائها المالى

وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة التأكيد على أمر ما

وفيما لا يعد ذلك تحفظاً، فإننا نلفت الانتباه إلى انخفاض رأس المال العامل من ٤٦٠,٣٠٥ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى ٢٣٨,١٨٢ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١، وانخفاض في رأس المال المستثمر من ٦٣٩,٦٩٤ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى ٦١٧,٩٥٠ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ النقدية بالبنوك، هذه الظروف تشير إلى وجود شكوك جوهرية يمكن أن تلقى بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة .

القاهرة في ١ أبريل ٢٠١٦

مراقب الحسابات

.....

زميل جمعية المحاسبين المراجعين المصريين

س، م، رقم (.....)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (...)

في ضوء تقييمك للبيانات المقدمة لك من فضلك أجب عن الأسئلة التالية:

- ١- افترض أن الشركة تطلب قرصاً مقداره ٥٠ مليون جنيه، لاقتناص مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، في تقديرك ما المبلغ الذي يمكن أن توافق على أن يقرضه بنكم للشركة؟

صفر	١٥ مليون	٢٥ مليون	٣٥ مليون	٥٠ مليون

\*بفرض تمت الموافقة على منح قرض وعلمت أن:

- ٢- متوسط سعر الفائدة على القروض المدينة في الصناعة ١٥%، في تقديرك ما معدل الفائدة للقرض الذي سوف يمنحه البنك لتلك الشركة؟

أقل من متوسط سعر الفائدة في الصناعة	يساوى متوسط سعر الفائدة في الصناعة	أكبر من متوسط سعر الفائدة في الصناعة
تحديد سعر الفائدة ....		تحديد سعر الفائدة ....

- ٣- متوسط فترة الاستحقاق على القروض المدينة في الصناعة ٥ سنوات، في تقديرك ما فترة الاستحقاق التي يمكن أن تمنحها لقرض الشركة؟

أقل من متوسط فترة الاستحقاق في الصناعة	يساوى متوسط فترة الاستحقاق في الصناعة	أكبر من متوسط فترة الاستحقاق في الصناعة
تحديد فترة الاستحقاق.....		تحديد فترة الاستحقاق.....

- ٤- عادة ما يطلب البنك من الشركات التي تطلب قروضاً ضمانات تعادل قيمة القرض، في تقديرك الضمانات التي قد يطلبها البنك من الشركة - بفرض أن البنك وافق على منح الشركة قرض بمبلغ ٣٥ مليون جنيه - تكون:

أقل من مبلغ القرض	تساوى مبلغ القرض	أكبر من مبلغ القرض
تحديد مبلغ الضمان.....		تحديد مبلغ الضمان....